الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية :العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة : علـوم التسـييـر

تخصص: إدارة مالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

بوخادية شريفة

شبيل نادية

تحت عنوان:

اثـر الصـــادرات النـــفطية على الميزان التـــجاري

دراسة قياسية لحالة الجزائر1990-2021.

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د. كلاخي لطيفة	أستاذ التعليم العالي	جامعة ابن خلدون تيارت	رئيسـًا
د. عقبي لخضر	أستاذ محاضر – أ	جامعة ابن خلدون تيارت	مشرفًا و مقررًا
القادر د. مروان عبد	أستاذ محاضر – ب	جامعة ابن خلدون تيارت	مناقشًا

السنة الجامعية : 2022 / 2023

بسم الله الرحمن الرحيم
Sidi

الاهداء

شرف عظيم لي ان اهدي هذا العمل المتواضع الى:

الى من لايمكن للكلمات ان توفي حقهما أمي و أبي حفظهما الله و اطال في عمرهما .

الى جميع افراد عائلتي كل بإسمه

الى كل صدقاتي رفيقات دربي في الجامعة

بوخادية شريفة

الاهداء

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها و التي غمرتني بعطفها و حنانها و انارت درب حياتي بحبها

إلى من علمني الكفاح و الصبر الذي رباني على الفضيلةو الاخلاق

إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي و تعليمي

الى ذلك الرجل الكريم أبي العزيز رحمه الله

الى من قاسمني افراحي و احزاني إخوتي و أخواتي

الى من جمعني بهم منبر العلم و

الصداقة، مليكة، اسيا، فتيحة، سعدية، شريفة

إلى الذين أجلوا أفكاري و بددا حجب الظلمة في نفسي

أساتذتي

إلى جميع زملاء الدراسة

إلى كل من أعرفهم من قريب او من بعيد و نسي أن ذكرهم قلبي إلكل هؤلاء اهدي هذا العمل التواضع

نادية شبيل

الشكر و التقدير

الحمد لله الذي بفضله أتممنا هذا البحث

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور عقبي لخضر على نصائحه و إرشاداته القيمة

كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة،و تسخير جزء من وقتهم لقراءتها و تمحيصها.

كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر الى كل من ساعدني من قريب او من بعيد

الفهرس

البسملة

إهداء

كلمة شكر و تقدير

مقدمـــــــــــة.....أ-ج

المقدمة.....أ

الفصل الأول :عموميات حول الميزان التجاري والصادرات النفطية.....ح

تمهيد:.....7

المبحث الأول:الإطار النظري للميزان التجاري 8

المطلب الأول:ماهية الميزان التجاري 8

المطلب الثاني:التوازن و الاختلال في الميزان التجاري.....9

مطلب الثالث:العوامل المؤثرة في الميزان التجاري.....12

المبحث الثاني: الإطار النظري للصادرات النفطية 14

المطلب الاول: مدخل عام للتصدير 14

المطلب الثاني: نشأة النفط وتعريفه 17

المطلب الثالث: السوق النفطية 18

المبحث الثالث: العلاقة بين الصادرات النفطية والميزان التجاري 24

المطلب الاول: مكانة الصادرات النفطية في الجزائر 25

المطلب الثاني: تطور الصادرات النفطية خلال الفترة 1990-2021. 27

المطلب الثالث:وضعية الميزان التجاري خلال الفترة(1990-2021) 31

خلاصة الفصل 36

الفصل الثاني.. :دراسة قياسية لأثر الصادرات النفطية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر(1990-2021)
..... 38
تمهيد..... 39
المبحث الاول:ماهية الاقتصاد القياسي 40
المطلب الاول: مفهوم الاقتصاد القياسي واهم أهدافه 40
المطلب الثاني: دراسة الارتباط 42
المطلب الثالث: اختبار معنوية النموذج الخطي البسيط..... 44
المبحث الثاني : بناء نموذج قياسي لأثر الصادرات النفطية على الميزان التجاري في الجزائري خلال الفترة
1990 - 2021 48
المطلب الأول :تحديد متغيرات الدراسة و دراسة الإستقرارية..... 48
المطلب الثاني :دراسة إستقرارية سلسلة الميزان التجاري BC..... 52
المطلب الثالث :دراسة استقرارية سلسلة الصادرات النفطية EP 61
المبحث الثالث :تقدير النموذج وإختبار المعنوية.....55
المطلب الأول :تقدير الشكل العام للنموذج.....55
المطلب الثاني :إختبار المعنوية.....58
المطلب الثالث : دراسة صلاحية نموذج لـ " VAR" 60
خلاصة الفصل :.....62

خاتمة..... 63
قائمة المراجع..... Erreur ! Signet non défini.
الملاحق :.....72

قائمة الاشكال

و الجداول

قائمة الأشكال

رقم	الشكل	صفحة
(01-01)	تغيرات أسعار النفط و الصادرات الجزائرية خلال الفترة1990-2021	40
(01-02)	تطور وضعية الميزان التجاري خلال الفترة1990-2021	44
(02-02)	تغيرات سلسلة BC	46
(03-02)	تغيرات سلسلة EP	49

قائمة الجداول

رقم	الجدول	صفحة
(01-01)	تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	39
(02-01)	صدمات أسعار النفط وعواملهاالرئيسية خلال الفترة 1990-2021	41
(03-01)	تطور الميزان التجاري الإجمالي 1990-2021	42
(01-02)	إختبارالجذر الأحادي لسلسلة الميزان التجاري BC	49
(02-02)	إختبار الجذر الأحادي لسلسلة قيمة التداول EP	52

مقدمة

المقدمة

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع إقتصادي، سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا، فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة.

بحيث شكلت المبادلات التجارية منذ القديم إهتمام وتفكير الإقتصاديين، والواقع أن هذا الإهتمام يزداد ويكتسب قوة مع مرور الوقت، فهي القوة الدافعة للتنمية وأداة تعكس الواقع الحالي للهياكل الإقتصادية والإنتاجية، حيث تعد التجارة الخارجية معيار تطور وتوازن الدول وتأمين إحتياجاتها من خلال الإستيراد، وفي الوقت نفسه تقوم بتصريف السلع والخدمات المختلفة من خلال التصدير، الأمر الذي يضفي ويبرز الأهمية التي يكتسبها الميزان التجاري، حيث تعمل كل دولة على المحافظة على توازن ميزانها التجاري كمؤشر على القوة الاقتصادية للدولة،وتحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية، فتسمح الواردات للبلد الحصول على سلع وخدمات حيوية التي لا يمكن لسبب أو لآخر إنتاجها داخل البلد، وبالتالي توفير مجموعة أوسع من المنتجات ومستوى أرفع من المعيشة، أماالصادرات تسمح بالتصريف لفائض الانتاج والاستفادة من عائدات المالية المصدرة.

وقد تزايدت أهمية النفط بزيادة الطلب عليه، يعتبر المصدر الرئيسي للطاقة في ظل فشل محاولات الانتقال بالاقتصاد العالمي من اقتصاد نفطي إلى اقتصاد جديد يعتمد في نشاطه على الطاقة النووية أو الشمسية حيث تزايدت أهميته أيضا إنطلاقا من حتمية مسايرة التطور التكنولوجي في جميع المجالات المرتبطة أصلا بالإمكانيات الطاقوية والنفطية تحديدا من جهة وفي طبيعة السلعة النفطية التي أكسبت سوق تداولها مميزات خاصة من جهة أخرى.

وبإعتبار أن الجزائر من بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط. فقد شكل قطاع المحروقات بصفة عامة والنفط بصفة خاصة دورا محوريا في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر نظير الإيرادات الكبيرة المتأتية من صادرات المحروقات، حيث تساهم هذه الأخيرة بأكثر من 97% من إجمالي الصادرات الجزائرية، وبالتالي فإن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي بدرجة أولى، هذاما يجعله عرضة للصدمات الخارجية جراء التقلبات في أسعار النفط بين الإرتفاع والإنخفاض في الأسواق العالمية النفطية، و بالتالي ينتج عنه إنخفاض و إرتفاع في الصادرات البترولية، و هذا بدوره ينعكس على الميزان التجاري إما إيجابا أو سلبا.

الإشكالية الرئيسية:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للبحث على النحو التالي:

- **ما مدى تأثير الصادرات النفطية على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2021؟**

وحتى يتسنى لنا الإلمام والإحاطة بالموضوع المدروس من كل جوانبه يمكن الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990-2021؟
- ما هي الاثار المتوقعة لارتفاع أسعار النفط على الجزائرخلال فترة الدراسة؟

فرضيات البحث:

- عرف الميزان التجاري فائض طيلة سنوات الدراسة مع نسب متفاوتة ارتفاعا و انخفاضا ما عدا سنوات من 2015 الى غاية2020عرف حدوث عجز.
- ارتفاع أسعار النفط يؤدي الى زيادة قيمة الصادرات النفطية و بالتالي زيادة الفائض في الميزان التجاري.

وكإجابة مبدئية عن التساؤلات الفرعية السابقة الذكر يمكن طرح الفرضيات التالية:

أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أهم المبررات التي أدت الى اختيار الموضوع فيما يلي:

- ✓ محاولة معرفة العلاقة بين الميزان التجاري والصادرات النفطية.
- ✓ أهمية الميزان التجاري كمؤشر رقمي للوضعية الاقتصادية للبلد و العلاقات الخارجية للدول
- ✓ التطرق الى وضعية الاقتصاد الجزائري من خلال تحليل وضعية الميزان التجاري وتسليط الضوء على الصادرات النفطية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة أساسا الى:

- ✓ دراسة وضعية الصادرات النفطية والميزان التجاري خلال فترة الدراسة
- ✓ ابراز طبيعة العلاقة بين الصادرات النفطية والميزان التجاري في الجزائر خلال فترة الدراسة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في المكانة و الأهمية التي يحتلها النفط و الصادرات النفطية في الاقتصاد الجزائري و مدى تاثيرها على مختلف جوانب الاقتصاد ومن خلال هذه الدراسة يمكن إيجاد العلاقة بين الصادرات النفطية والميزان التجاري ومدى تاثره بها.

حدود الدراسة:

تم انجاز هذه الدراسة ضمن الحدود التالية:

الاطار المكاني: دراستنا لهذا الموضوع في دولة الجزائر

الاطار الزماني: تمتد فترة الدراسة لهذا الموضوع ما بين (1990-2021)

منهجية الدراسة:

من أجل الالمام بالدراسة والإجابة على التساؤلات السابقة، واختبار مدى صحة الفرضيات المذكورة استخدمنا عدة مناهج في البحث هي:

- ✓ المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بوصف وتفسير الظاهرة واستخلاص النتائج حيث تم استخدامه في الجانب النظري لدراسة عندما تطرقنا الى الميزان التجاري والصادرات النفطية والعلاقة التي تجمع بينهما.
- ✓ المنهج القياسي الذي تم الإستناد عليه لدراسة اثر الصادرات النفطية على الميزان التجاري لحالة الجزائر خلال فترة الدراسة بالإستعانة ببرنامج EVIEWS10.

صعوبات البحث:

هناك العديد من الصعوبات و المشاكل التي واجهتنا اثناء اعدادنا بحثنا هذا،من أبرزها ما يلي:

تضارب بعض احصائيات التي حصلنا عليها حول الاقتصاد الجزائري،في الأرقام واختلافها من هيئة الى أخرى و كذلك من حيث الوحدة .

الدراسات السابقة:

وقد تم إختيار هذه الدراسات لأنها جد مهمة وتطرح الموضوع من عدة جهات تساعد الباحث على تكوين قاعدة متينة للانطلاق في بحثه وتتمثل في:

الدراسة الاولى:جبارة بناصر، لعلاوي أحمد خير الدين،(2020)،**دراسة تحليلية لتطور بنية الميزان التجاري الجزائري للفترة 1995-2020**،مجلة الابداع، جامعة يحي فارس ،المدية،المجلد12،العدد02،هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص بنية الميزان التجاري الجزائري وتطوره للفترة 1995-2020 واستقراء أهم ملامح الاقتصادالجزائري من خلاله، وقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في تحليل مكونات الصادرات والواردات الجزائرية للفترة المعتبرة، وخلصت الدراسة أن الميزان التجاري لا يزال رهينة تقلبات أسعار البترول في الاسواق الدولية، حيث شكلت الطاقة والمحروقات أكثر من95%من مجموع الصادرات طيلة فترة الدراسة، ومن ناحية أخرى سجلت فاتورة المواد الغذائية والمنتجات الصناعية ارتفاعا إذ تجاوزت نسبتهما50%من مجموع الواردات،

ما يؤكد إستمرار الصفة الريعية للاقتصاد الجزائري وفشل مساعي التنويع رغم البرامج المسطرة وما تطلبته من إنفاق عمومي ضخم؛

الدراسة الثانية: سعاد بن مسعود، نجوية الحدي، أعدت هذه الدراسة كمقال بعنوان "**أثر تغيرات أسعار النفط على وضعية الميزان التجاري في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1986 –2016)**"،مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور،الجلفة،الجزائر،المجلد06،العدد01،2020،و تهدف هذه الدراسة الى قياس مدى تأثير تغيرات سعر النفط على وضعية الميزان التجاري الجزائريَ خلال الفترة ما بين 1986–2016 بإستخدام إختبارات ديكي فولر، جوهانسون، غرانجر و فيشر كذلك لتحديد مدى هذا التأثير،توصلت هذه الدراسة الى ان سعر النفط يؤثر على وضعية الميزان التجاري لوجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين أسعار النفط و الميزان التجاري في الجزائر،من خلال الدراسة خلصت الى أنه على السلطات المعنية السعي نحو تنويع اقتصادي حقيقي من خلال تفعيل السياسات الاقتصادية التي تساهم فعليا في تنويع مصادر الدخل خارج نطاق المحروقات،

الدراسة الثالثة:بركان بسمة، دربوش محمد الطاهر،**واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2014 – 2020)**،مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية،جامعة خنشلة – الجزائر،المجلد 5،العدد2،2021، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثر التجارة الخارجية الجزائرية بالتغيرات التي تشهدها أسعار النفط فيالأسواق العالمية. حيث أظهرت النتائج أن إجمالي الصادرات الجزائرية مرتبط بشكل شبه كلي بالصادرات فيقطاع المحروقات بنسبة تزيد عن 90% في المتوسط، ما يجعل الميزان التجاري الجزائري شديد الحساسيةلتغيرات أسعار المحروقات، حيث شهد تراجعا كبيرا منذ سنة 2014 نتيجة الأزمة النفطية، واستمر هذاالتراجع إلى غاية 2020 حيث عرف نتائج سالبة طوال هذه الفترة، ورغم محاولات الجزائر النهوض بقطاع التجارة الخارجية إلا أن اقتصاد الجزائر كان ولا يزال يصنف ضمن الإقتصاديات الريعية؛

موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

أهم ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوعنا و التي قد عالجت وضعية الميزان التجاري خلال فترات مختلفة عن فترة دراستنا بالإضافة قمنا في دراستنا بدراسة اثر الصادرات النفطية على الميزان التجاري وقد توافقنا الى أن إجمالي صادرات الجزائر مرتبط بشكل شبه كلي بالصادرات النفطية و هو معرض لتقلبات أسعار المحروقات ما يجعل الميزان التجاري شديد التأثر به.

هيكل الدراسة:

تضمنت الدراسة فصلين تناول كل منهما ما يلي:

الفصل الأول الذي كان بعنوان عموميات حول الميزان التجاري والصادرات النفطية تضمن ثلاث مباحث جاء فيها عدة عناصر من أهمها ما جاء في المبحث الأول مفهوم الميزان التجاري واقسامه والتوازن والاختلال في الميزان التجاري وأسبابها والعوامل المؤثرة في الميزان التجاري، اما المبحث الثاني فتحدث عن الصادرات النفطية تعريفها واهم أنواعها وطرقها وكذلك عن النفط وأهميته وسوقه وسعر النفط ومحدداته، وأخيرا جاء في المبحث الثالث العلاقة بين الصادرات النفطية والميزان التجاري.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان دراسة قياسية لأثر الصادرات النفطية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر 1990-2021، وتضمن أيضا ثلاث مباحث من اهم العناصر التي جاءت فيه ماهية الاقتصاد القياسي، وبناء النموذج القياسي لأثر الصادرات النفطية على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة المدروسة أخيرا تقدير النموذج واختبار المعنوية.

الفصل الأول

عموميات حول الميزان التجاري

والصادرات النفطية

تمهيد:

تعيش كل دولة في محيط تتواصل فيه مع بقية البلدان بعلاقات اقتصادية تبادلية، فالمقيمون فيها سواء كانوا شركات أو أفراد يقومون بالاستيراد أو التصدير من وإلى دول أخرى أضف إلى ذلك أنهم يقدمون خدمات مختلفة كالشحن والنقل والتأمين.

حيث يقوم الميزان التجاري بتحليل هذه العمليات التبادلية ويرصدها في حالتين إما توازن أو اختلال ويعتبر الميزان التجاري من أهم المؤشرات الاقتصادية الهامة لسلامة الاقتصاد وصورة للعلاقات الاقتصادية وهو أهم حسابات ميزان المدفوعات.

ومن جهة أخرى يعد النفط سلعة استراتيجية بالغة الأهمية، ويعد أحد أبرز موارد الطاقة في العالم بالنظر للخصائص و المزايا التي يتمتع بها مقارنة مع مصادر الطاقة الأخرى حيث يعتبر مادة حيوية و أساسية للصناعة و التجارة الدولية اذ يؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي كما يعتبر ركيزة أساسية لهيكل الصادرات و الواردات، وله أثر فعال على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ،ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق الى:

المبحث الاول:الإطار النظري للميزان التجاري

المبحث الثاني :الإطار النظري للصادرات النفطية

المبحث الثالث:العلاقة بين الصادرات النفطية و الميزان التجاري

المبحث الأول:الإطار النظري للميزان التجاري

تتعدد أوجه المعاملات الإقتصادية الدولية والتي تشمل على السلع والخدمات المختلفة التي تتم عبر الحدود لمختلف الدول في العالم، والتي تقوم على عمليات التبادل وتشمل على مجموعة كثيرةمن المجالات منها المبادلات السلعية سواء كانت مواد خام أو سلع نصف مصنعة، أو مصنعة زراعية، صناعية، إستهلاكية أو رأسمالية والتي تسمى بالمعاملات السلعية، أو المعاملات المنظورة والتي ترصد في بيان يسمى بالميزان التجاري.

المطلب الأول:ماهية الميزان التجاري

يمكن إعطاء مفهوم واضح للميزان التجاري و ذكر أهميته و أقسامه من خلال مايلي:

أولا:مفهوم الميزان التجاري

تعددت المفاهيم حول الميزان التجاري حيث أن مجملها تصب في سياق واحد ويمكن إبرازها في ما يلي:

- يمثل الميزان التجاري أحد فروع ميزان المدفوعات فهو يقيد كافة المعاملات التجارية من سلع وخدمات استيرادا و تصديرا بين دولة ما و دول أخرى، فإننا نقول بأن هنالك فائض في الميزان التجاري إذا فاق حجم الصادرات من سلع وخدمات عن حجم الواردات من سلع وخدمات، ونقول بأن هنالك عجزا فيالميزان التجاري إذا فاق حجم الواردات من سلع وخدمات عن حجم الواردات من سلع وخدمات."[1]
- يعرف الميزان التجاري على انه صافي التعامل الخارجي أي الفرق بين قيمة الصادرات و الواردات.[2]
- يقصد بالميزان التجاري رصيد المعاملات التجارية، أي المشتريات و المبيعات من السلع و الخدمات، وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا.[3]

فالميزان التجاري يمثل الصادرات مطروحا منها الواردات من السلع خلال فترة زمنية معينة، وهكذا تقيم العلاقة بين الصادرات وواردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

صافي الميزان التجاري= اجمالي الصادرات (E) –اجمالي الواردات(M)

مما سبق يمكن تعريف الميزان التجاري على أنه الفرق بين قيمة الصادرات و الواردات من تجارة منظورة و تجارة غير منظورة خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة.

1جبارة بناصر ، لعلاوي احمد خير الدين،(2020)،**دراسة تحليلية لتطور بنية الميزان التجاري الجزائري للفترة 1995–2020**،مجلة الابداع، جامعة يحي فارس ،المدية،المجلد12،العدد02، ص314.

2بن طرية حورية ، 2016–2017 ، **دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014**، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص : مالية وتجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة،الجزائر ،ص 04.

3مخطاري فتيحة ،(2018)،**أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وآليات علاجها، مجلة العلوم الادارية والمالية**، جامعة الوادي، الجزائر ،المجلد02،العدد01، ص14.

ثانيا:اهمية الميزان التجاري

" يعتبر رصيد الميزان التجاري أحد الأرقام المهمة في الاقتصاد، وعلى أساسه تقدر نجاح السياسة التجارية المتبعة أوفشلها، وللتجارة الخارجية خاصة أهمية كبيرة نابعة من كون الدولة التي يكون لديها فائض في الميزان التجاري تصدر أكثر مماتستورد، مما يعنيأنحجم الإنتاج يكون فيها عاليا، وأن لبضائعها سعرا تنافسياً وجودة في السوق المحلية والخارجية، يصاحبذلك إرتفاع في مستوى الإنتاج والتشغيل المحليين، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي في السوق والذي يحرك عجلة الاقتصاد نحو تحقيق معدلات نمو عالية "[4].

ثالثا:اقسام الميزان التجاري:ينقسم الميزان التجاري الى قسمين أساسيين هما:[5]

1-الميزان التجاري السلعي

ويشمل جميع البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية (الملموسة) التي تمر عبرالحدود الدولية، ويحسب هذا القسم عن طريق طرح صادرات البلد للسلع الملموسة من وارداته لنفس السلع.

2-الميزان التجاري الخدمي

ويشمل جميع أنواع الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج كخدمات: النقل، التأمين، السياحة...، حيث تعتبر الخدمات التي تقدمها الدولة للخارج صادرات في حين تسجل الخدمات التي تتحصل عليها الدولة من الخارج في جانب الواردات، ويمثل الفرق بين الإيرادات المتأتية من صادرات الخدمات و مدفوعات الواردات من الخدمات رصيد الميزان التجاري الخدمي.

المطلب الثاني:التوازن و الاختلال في الميزان التجاري

بالرغم من إن حالة الاختلال في الميزان التجاري تحدث بصفة مستمرة وبصورة شائعة، في حين ان حالة التوازن نادرا ما تتحقق في الواقع، إلا أن كل دول العالم تحاول الوصول إلى توازن في ميزانها التجاري من خلال محاولتها تقييد وارداتها السلعية قدر الإمكان، والعمل على زيادة صادراتهامن اجل الوصول إلى حالة التوازن، وهي الحالة التي يتحقق من خلالها الاستقرار الاقتصادي داخليا و خارجيا.وعند التطرق الى التوازن و الاختلال الميزان التجاري لابد من معرفة أسباب وأنواع هذه الاختلالات و طرق تسويتها.

4رشيدة جيدل ،لحسن الدردوري،(جوان2021)،**محددات توازن الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2019**،مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة،جامعة الشهيد حمة لخضر ،المجلد06،العدد02،ص78.

5سهام مانع،محمد حداد،(2018)،**أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري**،مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد11، العدد01 ،ص214.

أولا:التوازن و الإختلال في الميزان التجاري

1-التوازن في الميزان التجاري:

يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن مع الجانب المدين الميزان، اي تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدول الاخرى مع حقوق الدولة تجاه العالم الخاجي، اي ان حالة التوازن تتحقق عندما يكون[6]

الانتاج المحلي+الواردات= الطلب المحلي+ الصادرات

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية،وفي حالة التوازن أعلاه تعني عدم إتجاه الاسعار المحلية نحو التغير(ثبات الأسعار)، أي أنها لا تتجه نحو الإنخفاض أو الإرتفاع، وهذا يعني تحقق التوازن الخارجي و بالتالي يتحقق التوازن الداخلي و الخارجي لهذا البلد الإقتصادي.

2- الإختلال في الميزان التجاري.

يقصد بإختلال التوازن في الميزان التجاري حالتي الفائض و العجز ويعني زيادة الجانب الدائن علىالجانب المدين في الميزان، أي زيادة حقوق الدولة التي تتكون على دول اخرى، ويحصل هذا في حالة الفائضفي الميزان التجاري، اما العجز لما يكون الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن فيه، ان حالة التوازن فيالاقتصاد تتحقق عندما يكون العرض الكلي = الطلب الكلي، وينقسم الاختلال في الميزان التجاري الى:[7]

- **الاختلال الطارئ:** حيث يمكن أن يكون ظرفيا كحدوث تقلبات مناخية حادة أوقيام حروب أوبؤر أزمات الأمر الذي يؤدي إلى إختلال النشاطات الإقتصادية .
- **الإختلال الدوري:** يحدث نتيجة لمراحل دورة حياة المنتج حيث تتميز مرحلة الرواج والإزدهار بزيادة القوة الانتاجية ومن ثم إرتفاع الصادرات نحو الخارج ثم تأتي مرحلة تدهور حياة المنتج فتنهار الصادرات مؤدية إلى إختلال الموازين التجارية.
- **الإختلال الدائم:** يسمى أيضا الإختلال البنيوي أو الهيكلي وتتميز به الدول المتخلفة التي تعتمد أساسا على الواردات لتحقيق الإكتفاءفي السوق الداخلي لها.

6دوحة سلمى،(2014-2015)،**أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها "دراسة حالة الجزائر**,"اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ,فرع تجارة دولية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،الجزائر،ص-ص:118-119.

7بيبي يوسف،كياس أسامة،(2022)،**العلاقة التشابكية بين سعر الصرف و تقلبات الميزان التجاري"حالة اقتصادات الدول الناشئة"**،مجلة معهد العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر3،الجزائر،المجلد25 ،العدد 01 ،ص437.

• **الإختلال الموسمي:**يكون هذا الإختلال في الدول التي يقوم النشاط الإقتصادي فيها على الزراعة،ففي مواسم تصدير المحاصيل يكون لديها فائض في معاملاتها مع الخارج،أما في اخر هذا العام يختفي هذا الفائض و ربما يتحول الى عجز.

ثانيا:أسباب الاختلال في الميزان التجاري

تتعدد أسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بها، ويمكن التمييز بين الاسباب الاقتصادية و الأسباب الغير الاقتصادية :[8]

1-أسباب إقتصادية :تتمثل في :

• **التقييم الخاطئ لسعر الصرف العملة المحلية** :فإذا كان سعر صرف العملة المحلية أكبر من قيمتها الحقيقية في السوق سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي حدوث اختلال بسبب تراجع الصادرات والعكس في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها حيث سيؤدي هذا إلى توسيع الصادرات و بالتالي يحدث اختلال أيضا في الميزان التجاري.

• **أسباب هيكلية:** هي المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني خاصة منها هيكل التجارة الخارجية سواءاالصادرات أو الواردات ففي حالة الدول المتخلفة تتميز صادراتها بالتركيز السلعي وعدم تنوعها اعتمادها على سلعة أوسلعتين أساسيتين كحالة الجزائر التي تعتمد على صادرات المحروقات والغاز أي أن أي اختلال طفيف في الطلب أو في أسعار تلك السلع سيؤدي بها إلى حدوث اختلال فوري في موازينها التجارية ومن أهم مثال على ذلك اختلال أسعار النفط في ظل الأزمة الصحية التي يعيشها العالم الأمر الذي يلوح بظهور أزمة اقتصادية في الأفق القريب.

• **أسباب دورية:** تشمل التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول نذكر منها الأزمات الاقتصاديةالمتكررة التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة والتي تنعكس على الدول الأقل تطورا بسبب ارتباط قطاعاتهاالاقتصادية بقطاعات الدول المتقدمة تغيرات أذواق المستهلكين وكذا العوائق التجارية التي من شأنها تعطيل حرية التجارة الخارجية كسياسة التعريفات الجمركية ونظام الحصص.

2-الأسباب الغير إقتصادية تتمثل في:

• **عوامل طبيعية:** كالكوارث الطبيعية مما يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع كالزراعية وزيادةالواردات منها إنقلاب الموازين.

• **التقدم التكنولوجي:** ما يترتب عنه من إختراعات جديدة والتي تتمركز أساسا في الدول الصناعية المتقدمة، كما

8كياس أسامة،(نوفمبر 2021)،**العلاقة التشابكية بين سعر الصرف و تقلبات الميزان التجاري"حالةإقتصادات الدول الناشئة**"،مجلة العلوم الإدارية و المالية،جامعة الوادي،الجزائر،المجلد02،العدد01،ص438.

أن هذا التقدم يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول الصناعية من الدول النامية فتنخفض صادرات هذه الأخيرة مؤدية إلى تدهور حالة ميزانها التجاري

- **الظروف السياسية:** كالنزاعات الدولية والحروب والمقاطعات الاقتصادية وبؤر الأزمات
- **النمو الديمغرافي:** حيث ينتج عنه زيادة في الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية سواء كان يتم انتاجها محليا فتتراجع صادراتبها أو يتم إنتاجها خارجيا فتزداد الواردات منها.

الإضرابات العمالية: مما يؤدي إلى تراجع الإنتاج وتكبد الخسائر. بالتالي التوجه نحو الاستيراد لتحقيق الإكتفاء المحلي.

مطلب الثالث:العوامل المؤثرة في الميزان التجاري

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الميزان التجاري للدولة، ومن أهم هذهالعوامل نذكر ما يلي:

التضخم: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيًا من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات و تزداد الواردات، نظرا لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمينبالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، وانخفاض الطلبعلى الصادرات المحلية.[9]

معدل نمو الناتج المحلي: يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي أن الـ PIB هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية، سواء كانت وطنية أم أجنبية.[10]

كما ينتج عن زيادة الدخل الوطني في الدولة زيادة الطلب على الواردات، في حين انخفاض الدخل القومييؤدي إلى انخفاض الطلب عليها

الاختلاف في أسعار الفائدة:التغير في أسعار الفائدة له أثر على حركة رؤوس الأموال حيث أن ارتفاعأسعارالفائدة في الداخل تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف استثمارها و بالتالي زيادةالإنتاج المحلي ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الفائدةإلى خروج رؤوس الأموال و يؤدي بدوره إلى تراجع العملية الإنتاجية مما يؤدي إلى تراجع الصادرات وبالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة، ويعود

9بسام حجار ،(2003)،**العلاقات الاقتصادية الدولية**،المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع،لبنان ،ص64.

10برشيش السعيد،(2007)،**الاقتصاد الكلي**،دار العلوم للنشر ،الجزائر،ص69.

السبب في ذلك إلى أن المراكز المالية العالمية الأخربتصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعرالفائدة على المستوى العالم للاستفادة من الفرق بين السعرين.[11]

سعر الصرف: يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا وتصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين،وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين[12].

11بسام حجار،**العلاقات الاقتصادية الدولية**،مرجع سابق،ص64.

12دوحة سلمى،**أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها** "دراسة حالة الجزائر،مرجع سابق

المبحث الثاني: الإطار النظري للصادرات النفطية

لا يمكن ان يتصور دولة ما تعيش منعزلة عن العالم الخارجي، ومهما كانت إمكانيتها ومواردها فهي بحاحة الى تصريف جزء من منتجاتها نحو الدول الأخرى مقابل استيراد ما تحتاج اليه من سلع مصنعة ويعد قطاع التصدير من القطاعات المهمة التي أصبحت تعتمد عليها الدول قصد تحقيق ميزان تجاري رابحا.

المطلب الاول: مدخل عام للتصدير

فيما يلي سوف نتناول اهم الجوانب المتعلقة بموضوع عملية التصدير من خلال مفهوم التصدير وأنواعها واهدافها بإضافة الي أهمية التصدير بصفة عامة والصادرات النفطية بصفة خاصة ولابد منه سنتناول من خلال هذا المطلب تلك المفاهيم.

أولا: تعريف التصدير :تعددت التعاريف المرتبطة بالتصدير وسنذكر بعض هذه التعاريف فيما يلي:

- يمكن تعريفه على أنه" تلك العمليات إلي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون والغيرالمقيمين في البلد".[13]
- أيضا "إنتقال السلع وسواها من الخيرات والممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى بلدان أخرى لتسويقها في أسواق عاملية".[14]
- كما يعرف فؤاد مصطفى محمود التصدير أنه "بيع سلعة معينة من مراكز انتاجها الى مراكز تسويقها أو بتعبير اخر من أحد الأسواق الى تمثل السلعة وفائضا عن انتاجها الى سوق اخر تمثيل نفس السلعة جزء من احتياجاتها.[15]

من التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف جامع للتصدير على أنه عملية بيع السلع و الخدمات من بلد الى بلد اخر،و يشمل التصدير عادة عملية شراء سلع او خدمات من المصنعين او الموردين في البلد المصدر،ثم بيعها في البلد المستورد.

ثانيا: أهمية التصدير

تشير أهم الدراسات الإقتصادية إلى أن الصادرات وسياسات التصدير على وجه الخصوص تلعب دورا رئيسيا في عملية النمو والتنمية الاقتصادية للدولة، من خلال تحفيز الطلب وتشجيع الادخار وتراكم رأس المال، وضبط العجز في ميزان المدفوعات، كما أن إستراتيجية قيادة الصادرات تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وتقوم بتحفيز وزيادة الاستثمارات المحلية وتخلق فرص عمل جديد وتحسن توزيع الدخل، بالإضافة إلى ترافق النمو الأعلى للصادرات نموا أعلى للدخل[16].

---

[13] KADA ALKACEM,1990,**COMPTABILITIES NATIONALE** ,ALGERIE,P138.

14أحمد خليل خليل،(1997)،**معجم المصطلحات الاقتصادية**،دارالفكر اللبناني، لبنان، ص 66.

15فؤاد مصطفي محمود ،(1993)، **التصدير والاستيراد علميا وعمليا**، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، مصر، ص3.

16لطيف رجب،رمضان بطوري،(2020) ،**التغطية المؤسسية لأخطار التصدير في الجزائر -دراسة حالة-**،مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية،جامعة العربي التبسي،تبسة. الجزائر ،المجلد05، العدد02،ص177.

ثالثا: أنواع التصدير وطرقه:

1-أنواع الصادرات:يمكن تقسيم الصادرات الى:

1-1-الصادر ات المنظورة (الملموسة): وهي السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت نظر سلطاتها الجمركية مثل القطن السيارة والمنسوجات والذهب غير النقدي وأجهزة الكمبيوتر وغيرها، وهذا الشكل من الصادرات هو الاقدم ولايزال الشكل الأساسي في المعاملات التجارية بين الدول. [17]

1-2-الصادرات غير المنظورة (تجارة الخدمات): وهذه الصادرات تمثل صادرات الخدمات أي صادرات غير ملموسة وهي مفصلة وموضحة في الحساب الجاري لميزان المدفوعات كما يلي:

- ✓ **المواصلات والاتصالات:** وتتمثل دخل شركات النقل والملاحة البحرية والجوية الوطنية على خدماتها التي يستفيد منها الأجانب، وايرادات هيئات الموانئ الوطنية وعوائد المرور التي تدفعها شركات النقل والملاحة الأجنبية مقابل الأراضي او المعابر المائية الإقليمية وايرادات هيئات البريد والتلفونات الوطنية عن خدمتها لأفراد الأجانب الشركات وهيئات أجنبية[18].
- ✓ **إيرادات شركات التامين الوطنية:** وتشمل المدفوعات الدولية المتعلقة بالتامين علي نقل البضائع والتامين على الحياة ضد الحوادث وعمليات إعادة التامين للأطراف الأجانب.[19]
- ✓ **السفر والسياحة والإقامة خارج الدولة:** وتشمل الإيرادات السياحة من الأجانب ومدفوعات الوكلاء والهيئات الأجنبية المقيمة داخل البلاد.
- ✓ **إيرادات استثمارية:** وتشمل الإيرادات المتحققة من فوائد القروض الى الشركات أو الهيئات
- ✓ الهبات والمنح من الدول الأجنبية [20]

1-3-الصادرات النفطية: هي جملة ما يخرج من حدود الدولة الجغرافية من النفط الخام والغاز الطبيعي ويوجه لدول أخرى مستورده له

ويمكن تصنيف الصادرات على أساس أنها مؤقتة ونهائية، فالصادرات المؤقتة هي التي يعاد إستيرادها بعد تصديرها لأغراض معينة مثل تصدير الات لغرض تصلحيها ثم إعادة استيرادها مرة اخرى، والصادرات النهائية هي التي تصدر نهائيا.

2- طرق التصدير: أمام المصدر طريقتين للقيام بعمليةالتصدير هما التصدير المباشر حيث يقوم المصدر بالعملية التصديرية بنفسه والتصدير غير المباشر يقوم المصدر هنا المصدر هنا بالاستعانة بوسطاء متخصصين، وهناك طريقة التصديرالمنظم حيث يقوم مجموعة من المصدرين بالإشتراك في تنظيم عملية التصدير.

17كامل بكري، (2001)، الاقتصاد الدولي،**التجارة الخارجية و التمويل** ،الدار الجامعة ،مصر ،ص282.
18عبد الرحمان يسري احمد،(2007)،**الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعة، مصر، ص 201.
19كامل بكري،**الاقتصاد الدولي:التجارة الخارجية و التمويل**،مرجع سابق، ص 201.
20عبد الرحمان يسري احمد،**الاقتصاديات الدولية**، مرجع سابق، ص 201.

- **التصدير المباشر:**

هو إحدى مهام إدارة المبيعات في المؤسسة، ويمكن استخدام هذا الأسلوب في التصدير للأسواق القريبة التي يمكن معرفتها ودخولها مباشرة بسهولة وكذلك الأسواق الصغيرة.[21]

وبموجب هذه الطريقة تقوم المؤسسات بعملية بنفسها مما يرافق ذلك مخاطر كبيرة واستثمار مالي عالي وفي مقابل ذلك تحصل على عائد محتمل أكبر مع السيطرة التامة على جهودها في البيع وتعامل مباشر مع المستهلكين ويتم ذلك عبر عدة قنوات(قسم التصدير المحلي،فرع الجمعيات الدولية أو الخارجية،ممثلي مبيعات التصدير المتجولين و الوكلاء و الموزعين الأجانب)

- **التصدير غير المباشر:**

يتم باستعمال وسطاء الشركات متخصصيه في الاستيراد والتصدير والتي تتميز بالغالب بأقل استثمار وأقل مخاطرة بفعل مساهمة معرفة الوسيط وخدماته التي تسمح بتجنب بعض الأخطاء، إلا انه في المقابل تعتبر أقل ربحية من الطريقة المباشرة. [22]

وفي هذه الطريقة تقوم الشركة بتعهدي نشاطها التصديرية الي اشخاص آخرين من نفس بلدها او أجانب يعملون لحسابهم الخاص من اجل ضمان دعم وتعزيز منتجات الشركة في الأسواق الخارجية وتوجد عدة طريق للتصدير غير المباشر منها (مندوب البيع او الشراء ،منح التراخيص شركات التجارة الخارجية).

- **التصدير المشترك او المنظم:**

هو عبارة عن تضمان عدد مصدرين ذوي اهتمام خاص او مشرك للتصدير معا، حيث تقوم الشركات الأعضاء بالاشتراك في تنظيم معين بهدف تحسين أنشطتها التصديرية، ويمكن أن يظهر هذا الأسلوب بأشكال قانونية (الاتحاد التصديري، التصدير المحمول).[23]

[21] رضوان محمود العمر،(2007)،**التسويق الدولي** ،دار وائل للنشر ،الأردن ،ص134.
[22] فرحات غول،(2007)،**التسويق الدولي(مفاهيم وأسس النجاح في الأسواق العالمية)**،دار الخلدونية،الجزائر،ص 154.
[23] رضوان محمود،**التسويق الدولي** ،مرجع سابق،ص-ص:141-144.

المطلب الثاني: نشأة النفط وتعريفه

يعتبر النفط من أهم الإكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ عام 1859،فهوالمصدر الأول و الأساسي للطاقة،حيث تم الإعتماد عليه في الإنتاج الصناعي و الزراعي في العالم ،و قد أصبح السلعة الاستراتجية التي تتحكم في مصير العالم و اقتصاده،ويمكن تلخيص نشأة النفط و مفهومه فيما يلي:[24]

أولا: نشأة النفط

النفط أو البترول عبارة عن سائل كثيف قابل للإشتعال، يوجد في الطبقة العليا للقشرة الأرضية، ويتكون من هيدروكربونات خاصة من سلسلة الألكانات الثمينة كيميائيا. ولكنه يختلف في مظهره وتركيبه ونقاوته بحسب مكان استخراجه يطلق عليه "الذهب" "الأسود"، فهو مصدر من مصادر الطاقة الأولية الهامة في العالم ،وتكمن قيمة النفط في إمكانية نقله ومقدار الطاقة الهائلة الموجودة فيه، ويمثل المادة الخام للعديد من المنتجات الكيماوية، وبدأ أول حفر وإنتاج تجاري للنفط في عام 1859 في ولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان معدل الإنتاج اليومي حوالي 20 برميلا، وقد اعتبر ذلك التاريخ بداية عهد صناعة وإنتاج النفط في العالم بصورة علمية وتجارية.

أما عن نفط الشرق الأوسط و العالم العربي، فقد تم اكتشاف النفط في إيران عام 1908 ثم في مصر عام 1910 ، توالى بعدها حفر الآبار وإنتاج النفط في العديد من الدول العربية مثل العراق والبحرين والكويت والسعودية، ومن ثم تصديره إلى الدول الغربية التي أصبحت المستهلك الأساسي للنفط وقد أعطت هذه السلعة الثمينة العالم العربي بعدا استراتيجيا وثقلا سياسيا حيث يتميز النفط العربي بجودته وغزارة إنتاجه مع قرب الآبار النفطية من السطح مما يسهل عملية استخراجه ونقله وتصديره كذلك لقربه من الموانئ .

ثانيا:تعريف النفط

أما عن تعريف النفط فهو لفظا يقابله لفظ لاتيني الأصل يتكون من مقطعين (PETRO)ويعني الصخرة و (OLLUM)ويعني الزيت أي أن الكلمة معناها الزيت الذي يستخرج من الصخرة ويطلق هذا اللفظ اللاتيني بصورة عامة على جميع المواد الهيدروكربونية و لكن بالمعنى التجاري الضيق يطلق على المواد الغازية مصطلح الغاز الطبيعى وعلى المواد الصلبة مصطلح البيومتين أو الإسفلت، ويعرف النفط علميا بأنه: "ذلك السائل الهيدروكربوني الأسود أو المشوب بالبنية أوالصفرة أو الحمرة أو الخضرة الغليظ القوام الكرية الرائحة متعدد درجات اللزوجة يخرج من باطن الأرض ذاتيا أو صناعياأو بواسطة حفر الآبار أو آلات الضخ"

ثالثا: أهمية النفط

تشكل أهمية البترول في جوانب رئيسية و متعددة نوجزها فيمايلي :[25]

[24]بوقجان وسيم،واضح فواز،(2021)،**واقع النفط في اقتصاديات الدول العربية**،مجلة الاقتصاد و التنمية المستدامة،جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي ،المجلد04،العدد01 ، ص-ص:170-171.

1. تشكل الطاقة عاملا من عوامل الإنتاج الى جانب الأرض ، العمل ، رأس المال والتنظيموتعتبر الطاقة البترولية لحد الآن الأوفر، والأسهل والأفضل ، كما ان تبعية المجتمعالعصري حيال البترول أصبحت وثيقة، واعتبر استهلاكه معيارا للتقدم الاقتصادي.
2. أصبح البترول في قطاع المواصلات بمثابة شريان النقل الحديث ، وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بحوالي 35% من مجموع البترول المستهلك في العالم ، ويعتبر البنزين وقودالسيارات ، المازوت وقود الطائرات و البواخر.
3. أهمية النفط تجاريا تكمن في كون البترولومنتجاته يشكلان سلعة تجارية دولية لهاقيمة مالية ضخمة ، فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثرية البترول المستخرج في البلدان النامية ومن ثم تبيع المصنعة في أكثر من 100 بلد محققة بذلك ارباحا خيالية .
4. يعتبر النفط من اكثر المواد الطاقوية استهلاكا في العالم ؛
5. يلعب النفط دورا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
6. يطور الصناعات وخاصة الصناعات البتروكيمياوية ؛
7. يعتبر مادة أولية تحمل معنى سياسي أي أداة ضغط؛

المطلب الثالث: السوق النفطية

سنتطرق في هذا المطلب الى مفهوم السوق البترولية وأنواعها واهم المتعاملون في هذا السوق، ويعرف السوق في النظرية الاقتصادية بأنه مجموعة من العلاقات المتبادلة بين قوى العرض والطلب المؤثرة في كيفية تحديد السعر.

أولا: مفهوم وخصائص السوق النفطية

تؤدي الأسواق العالمية النفطية دورا هام في الاقتصاد العالمي حيث انها تتميز بجملة من الخصائص عن باقي الأسواق الأخرى ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

1- تعريف السوق النفطية :

للسوق البترولية عدة مفاهيم نذكر منها:

- هي المكان الطبيعي او الوهمي مكانيا او جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية خاصة للسلعة الخام منها بين الأطراف المتبادلة.[26]

---

[25] سعاد بن مسعود،نجوية الحدي، (2020)،**أثر تغيرات أسعار النفط على وضعية الميزان التجاري في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1986 -2016)**،مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية،جامعة زيانعاشور ،الجلفة،الجزائر ،المجلد06،العدد01،ص205.

26محمد احمد الدوري،(1983)،**محاضرات في الاقتصاد البترولي**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ، ص142.

- هي السوق التي يتم التعامل بأهم مصدر من مصادر الطاقة وهو النفط ويحرك هذه السوق قانون العرض والطلب في الغالب، فبإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم هذا السوق هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية.[27]

ومما سبق نستخلص ان السوق النفطية هي المكان الذي يتم التعامل فيه بالموارد الأساسي والرئيسي في تنمية الاقتصاد وهو النفط طبقا لقوانين العرض والطلب.

2-خصائص السوق النفطية.

اكتسبت السوق النفطية مجموعة من الخصائص و السمات التي تميزها عن بقية الأسواق نذكرأهمها فيما يلي:[28]

- **سوق احتكار القلة:** يحتكر السوق النفطية عدد قليل من الشركات النفطية "إحتكار القلة" وهو نوع من الاحتكار الجزئي، وتعمل هذه القلة من الشركات على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة تؤثر بصورة مباشرة على العرض الكلي.

- **الاتجاه نحو التكامل الرأسي والأفقي:** تتميز السوق النفطية بالتكامل الرأسي والأفقي، ذلك أن ممارسة الشركات النفطية العالمية والشركات الوطنية لنشاطات الصناعة النفطية تكون متكاملة رأسيا من مرحلة المنبع، النقل والمصب ولا يمكن الفصل فيما بينها، بينما يظهر التكامل الأفقي في مرحلة من مراحل الصناعة النفطية كمرحلة المنبع أين يستوجب للشركة بغض النظر عن نوعها أن تكامل فيما بين نشاطات هذه المرحلة ليضمن انتقال النفط من منطقة الإنتاج إلى منطقة الاستهلاك.

- **الاتجاه نحو التكتل:** تدل حركة الشركات في السوق النفطية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، حتى وصول النفط ومشتقاته إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل.

ثانيا:أنواع الأسواق النفطية والأطراف المؤثرة في سلوكه

1-أنواع الأسواق النفطية :تنقسم السوق النفطية الى نوعين هما:

- **الأسواق الفورية:** السوق الفوري أوالسوق النقدي يمثل السوق اللحظي أوالسوق المكاني، أي السوق الذي يبحث فيه كل من المشتري والبائع عقد صفقة في فترة محدد وبسعر محدد لشحنة ومتاحة في مكان معين، هذا النوع من الأسواق يعمل على أساس ميكانيزمات قانون العرض والطلب تحت مسمي السوق الحرة هذه الأخيرة ليس لها مكان محدد وهي تعمل على مدار 72ساعة على الأكثر، ومن اهم هذه الأسواق في العالم سوق "روتردام بهولندا"[29].

27بن دخيس عبد الكريم،(سبتمبر2018)،**أي مستقبل للنفط في الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمات المالية المتتالية؟**،مجلة البشائر الاقتصادية،جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر،الجلد04،العدد02، ص584.

28علي لطفي،(2008)،**الطاقة و التنمية في الدول العربية**،دار المنظمة العربية،مصر،ص213.

[29]Kahina Haoua,(2012),**Limpact des Fluctuations du Prix du Petrole sur Les Indicateurs Economiques en Algerie**, Memoire en Vue de l'OBTENTION DU Diplôme de Magister, Option Monnaie Finance Banque, Universite Mouloud Mammeri, Tisi Ouzou, P21.

تتحدد الأسعار في هذه الأسواق نسبة الي النفط الخام المرجعي، ففي أسواق اوروبا مثلا الخام المرجعي هو "الزيت"، اما في أسواق الولايات الامريكية فالخام المرجعي هو خام "غرب تكساس"، اما التعاملات في هذه الأسواق فأنها تتم في إطار الاتفاقيات العامة بين المتعاملين من خلال المفاوضات التي تتم على سعر النفط المتبادل بناءان على سعر النفط المرجعي.[30]

- **الأسواق الآجلة:**المقصود بالسوق النفطية الآجلة شراء عقود بترولية مستقبلية (قابلة للتسييل في وقت محدد سلفا)، والاحتفاظ بها لعدة أشهر وسنوات من تاريخ الشراء، وبأسعار تحددها تلك السوق من خلال تداول هذه العقود والتي لا تخضع الي مراقبة محكمة، وما تجدر الإشارة الية ان بعض العقود الآجلة لمختلف السلع تستدعي التسليم المادي للأصول المتعاقد عليها، الا ان الغالبية يتم تسويقها نقدا.

تستخدم العقود الآجلة للحماية من تقلبات الأسعار الفورية، حيث انها تقلل من حدة المخاطر نتيجة الاتجار بالنفط في الأوقات التي تحدث فيها تقلبات كبيرة في الأسعار، كما انها تتيح الفرصة للمضاربين لتحقيق الأرباح من الكسب من التقلبات.[31]

2-الأطراف المؤثرة على سلوك الأسواق النفطية

تتمثل في:

منظمة الأوبك:

هي منظمة من المنظمات القائمة بين الحكومات ذات كيان دولي، والتي تم إنشاؤها بناء على المبادرة التيدعا على أساسها العراق بعض الدول المنتجة إلى عقد اجتماع في بغداد بين 10-14 سبتمبر 1960، وهي تنظيم.[32]

احتكار المنتج مشابه للكارتل الاحتكاري الذي كان سيطر على صناعة النفط قبل هذا التاريخ الممثل فيالشركات العالمية النفطية الشقيقات السبع) ، حيث تعتمد المنظمة في تسعير النفط على سعر برميل سلة الأوبك والتي كانت تضم سبع أنواع من النفط الخام

الشركات النفطية العالمية الكبرى.

سيطرت لوقت طويل مجموعة من الشركات العالمية الكبرى على الصناعة النفطية اصطلح على تسميتهابالشقيقات السبع، وهي التي تتحكم في جانب كبير من الإنتاج والنقل والتوزيع والتكرير، ورغم تأسيس

30سيد فتحي احمد الخولي،(1997)،**إقتصاد النفط**، دار زهران، الطبعة الاولى، السعودية ،ص 275.

[31]إبراهيم بلقلة،(2015)، **سياسات الحد من الاثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة الي حالة الجزائر**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، الجزائر،ص19.

[32]محمد أزهر السماك،(1981)،**إقتصاديات النفط**،الطبعة الأولى،دار الكتب للطباعة و النشر،العراق،ص146.

شركاتالنفط الوطنية التي تشرف على الصناعات النفطية في دولها ودول أخرى إلا أن هذه الشركات مازلت تحتفظ بنصيب مهم في الصناعة النفطية، وهي مملوكة في معظمها للولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى بريطانياوهولندا، وتملك أكثر من 70% من صناعة التكرير العالمية وأكثر من 50% من ناقلات النفط في العالم.[33]

ثالثا:سعر النفط و محدداته

1- مفهوم سعر النفط

- سعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود، حيث ان مقدار ومستوي أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوي فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه اوفي طلبه أو الاثنين معا.[34]
- سعر النفط الحقيقي أومايسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرا علية خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي والتغيير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسالتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي الي سنة معينة وهي سنة الأساس.[35]

ومنه فإن سعر النفط هو: القيمة النقدية لوحدة من واحدة من النفط (برميل) خلال فترة زمنية معينة.

2- أنواع أسعار النفط

ولسعر النفط أنواع متعددة وهي: [36]

- **السعر المعلن:** يقصد بها أسعار البترول المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية، ظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1880في الولايات المتحدة الامريكية، من قبل شركة "ستانراد اوبل ".
- **السعر المحقق:** وهو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات او حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن او التسهيلات في شروط الدفع والسعر المتحقق هو فعلا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري.
- **سعر الإشارة:** وهو عبارعن سعر البترول الخام الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق أي انه سعر متوسط وطبقته العديد من البلدان البترولية مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في عام 1965.

---

[33]حسن سيد أبو العينين،(1979)،**الموارد الاقتصادية**،دار الثقافة الجامعية للطبع و النشر و التوزيع،لبنان،ص331.

[34]محمد احمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، مرجع سابق،ص-ص: 194-195.

[35]حسين عبد الله،(2006)، **مستقبل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية"،الطبعة الثانية،لبنان ، ص240.

[36]يوب فايزة،(أكتوبر2020)،**اثر تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري دراسة قياسية للفترة1990-2018**،جامعة عمار ثليجي،الأغواط ،الجزائر،مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة ،المجلد03،العدد02،ص-ص:170-171.

- **السعر الضريبي:**وهو يمثل كلفة البرميل النفطي المستخرج زائدالضرائب التي تضاف الى تلك الكلفة،ويسمى ايضابسعر الكلفة الضريبية
- **السعر الفوري او الاني:** هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة انيا وفوريا في السوق البترولية الحرة وهو مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول.
- **السعر الإسمي:** الاسعارالحالية التي يجري التعامل بها عمليا في السوق في تاريخ معين بموجبها سعر برميل النفط الواحد و المتر مكعب من الغاز،وقد تنسب الاسعارالى أسواق مختلفة مثل سعر برنت ،سعر النفط العربي وغيرها.

3- محددات أسعار النفط:

ان معرفة العوامل المحددة لسعر النفط تساعد على احداث تغييرات عليها بالزيادة أونقصان، من اجل ضمان استقرار أسعار النفط، وسوف نوجزها فيما يلي:

3-1-الطلب على النفط الخام والعوامل المؤثرة فيه

الطلب على النفط الخام من اهم العوامل المؤثرة على سعر النفط، حيث نلاحظ ان خبراء النفط عند تنبؤ هم بأسعار النفط المستقبلية، يستند الى الكميات المتوقع طلبها من النفط مستقبلا.

3-1-1-مفهوم الطلب العالمي على النفط الخام:

يقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبيها الكمي والنوعي على أن السلعة البترولية (كخام أو منتجات بترولية) عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة، حيث أن الطلب البترولي يتحدد ويتأثر بالعديد من العوامل المختلفة، البعض منها يعتبر أساسيا والبعض الاخر يعتبر ثانويا أو مكملا، سواء كان ذلك التأثير إيجابيا بمعنى زيادة أو توسع الطلب أو سلبيا بانخفاض وانكماش الطلب.[37]

3-1-2-العوامل المؤثرة على الطلب على النفط

إن مفهوم مرونة الطلب هو التغيير الحاصل في الطلب النفطي على التغير الحاصل في السعر فمرونة الطلب في المدى القصير معدومة، لان الزيادة في السعرلاتؤدي بالضرورية الى تقليص الطلب، وهذا راجع لكون المستهلك في المدي القصير مرتبط بإشباع حاجاته الضرورية مم يدفعها للقول بان هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على الطلب على النفط العالمي وهي كما يلي:[38]

- **النمو الاقتصادي العالمي:** حيث ان زيادة النمو الاقتصادي يؤدي الى الزيادة في الاستهلاك النفطي مما يعني زيادة الطلب على النفط والعكس صحيح، أي ان العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية.

---

[37]بلغربي فاطيمة، مداحي محمد،(2022)، **أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية خلال الفترة (1990 – 2020)**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت ،الجزائر،المجلد 06 ،العدد02،ص605.

[38]حمادي نعيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص:69- 68.

- **الاستقرار السياسي والأمني في العالم:** يلعب العامل السياسي دورا في التأثير على حجم الطلب النفطي، والذي تكون اثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الامدادات النفطية، ما يدفع بالدول المستهلكة في التسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص الإمدادات.
- **سعر النفط الخام:** يعتبر سعر النفط الخام من العوامل الأساسية التي تؤثر على النفط الخام، والعلاقة بينهما عكسية، حيث ان انخفاض في سعر النفط يقابله سعي الدول المستهلكة الي التوسع في الطلب على النفط سواء في صورته الخام اوفي شكل منتجات (مشتقات نفطية).
- **سعر بدائل النفط:** سعر بدائل النفط من العوامل التي تؤثر على الطلب على النفط، ففي حالة تعذر منافستها للنفط فإن الطلب على النفط لا يقل لكون أسعارها مرتفعة جدا عن سعر النفط، لكن كلما عرفت أسعار النفط ارتفاعا إلا ولجأت الدول المستهلكة الى تقليص إستهلاكها من النفط، وتعويضه ببدائله، وعلى رأسها الغاز الطبيعي والفحم، والتي تكون أسعارها أقل مقارنة بأسعار النفط المرتفعة.
- **المناخ:** قدلا يعتبر المناخ عاملا أساسيا لكنه عامل مؤثر في الطلب على النفط في المدى القصير، حيث أن إختلاف فصول السنة وإختلاف درجة الحرارة بين الشتاء والصيف وبين مناطق العالم، تؤدي الي اختلاف الكميات المطلوبة من النفط.
- **النمو السكاني:** إن تأثير النمو السكاني نسبي على طلب النفط حيث كلما زاد النمو السكاني زاد التوجه نحو التوجه نحو حياة اجتماعية و إقتصادية أكثر رقيا رقيا مما يزيد من الطلب.

3-2-العرض النفطي والعوامل المؤثرة عليها:

يعد العرض النفطي الجانب الثاني من معادلة سعر النفط حيث يؤثر عليه مباشرة فكلما كانت الكميات المعروضة من النفط كبيرة اتجهت الأسعار نحو الانخفاض والعكس صحيح، أي العلاقة بين هذين العاملين عكسية.

3-2-1-مفهوم العرض النفطي

يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة النفطية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية معينة والعرض النفطي يكون فرديا لبائع اوطرف عارض اويكون عرضا كليا المجموعة بائعين او أطراف عارضين لتلك السعلة بسعر او أسعار مختلفة في زمن محددة.[39]

العوامل المؤثر على عرض النفط: هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على عرض النفط، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:[40]

---

[39]هاشم علوان حسن؛ عبد الله محمد جاسم،(1992)،**اقتصاديات الموارد الطبيعية**، الطبعة الأولى ،العراق، ص 311.

[40]حمادي نعيمة ،**(2009)،تقلبات أسعار البترول و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة(1986-2008)**،مذكرة ماجستير ،تخصصنقود و مالية ،جامعة شلف،،ص-ص: 75-79.

- **الطلب على النفط:** إن العوامل المؤثرة على الطلب النفطي تؤثر أيضا على العرض، وتنعكس مباشرة على الأسعار.
- **الاحتياطات النفطية وعمليات البحث والتنقيب عن النفط:** فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة زاد الاعتقاد ان هناك قدرة على زياد الإنتاج، إضافة الي عمليات البحث والتنقيب التي تؤثر على العرض النفطي.
- **تكلفة الإنتاج:** كلما زادت تكلفة استخراج النفط وتكريره تقليصت الكميات المعروضة منه الانخفاض الطلب عليه بسبب انخفاض جودته وارتفاع تكاليف انتاجه، والعكس.
- **سعر النفط الخام** :أي زيادة في عرض النفط عن الحاجة الية تتسبب في انخفاض الأسعار ،وأسعار النفط كلما عرفت مستويات عالية تشجيع الدول المنتجة علي رفع عرضها النفطي للحصول على موارد اكبر ،بما يخدم مشاريع التنمية الاقتصادية في هذه الدول النامية والعكس صحيح ،وسعر مصادر الطاقة البديلة يعتبر مدي توفر مصادر الطاقة البديلة للنفط بأسعار تنافس سعر النفط وامكانيات احلالها محل النفط في المدي الطويل ،عاملا مؤثرا على عرض النفط بالتقلص نتيجة اتجاه الدول المستهلكة الى هذه المصادر بدل النفط هي تابعة فيه لدول منظمة الأوبك.

المبحث الثالث: العلاقة بين الصادرات النفطية والميزان التجاري

تعد الصادرات النفطية من أهم المصادر الرئيسية لدى العديد من الدول النفطية بما فيها الجزائر، و تساهم هذه الصادرات بشكل كبير في دعم الاقتصاد الوطني ، حيث نجد هذا الأخير يعتمد بشكل كبير على العائدات النفطية، وهذا ما يجعله عرضة للتقلبات نتيجة التأثر بعدم استقرار أسعار النفط العالمية، مما يخلق إختلال توازن في مختلف المتغيرات الإقتصادية ونجد في طليعتها ميزان المدفوعات الذي يمثل الواجهة الرئيسية لمعرفة الوضعية الاقتصادية الداخلية والخارجية للدولة، حيث نجد هذا الأخير يتذبذب رصيده الاجمالي بتحقيق فائض أو عجز وهذا نتيجة تأثره برصيد الميزان التجاري.

المطلب الاول: مكانة الصادرات النفطية في الجزائر

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كلي على القطاع النفطي، إذ يعتبر هذا الأخير العمود الفقري الذي يرتكز عليه ،وهذا راجع إلى الدور الأساسي الذي يقوم به في الاقتصاد الكلي ، وكذا إلى التحصيلات المالية الكبيرة التي يدرها منالعملة الأجنبية نتيجة عملية التصدير إلى الخارج.

أولا: أهمية الصادرات في التنمية الاقتصادية

تعتبر الصادرات من أهم العناصر التي تعتمدها الدول من أجل النهوض بالاقتصاد؛ فهي المحرك الفعلي للتنمية للحاق بركب الدول المتطورة، ويمكن أن نبرز أهمية الصادرات ودورها في التنمية الاقتصادية من خلال النقاط التالية:[41]

- **خلق فرص عمل جديدة:** حيث ان قطاع التصدير له دور كبير في توفير مناصب عمل جديدة وقد أكدت ذلك تجارب العديد من الدول، فقد تمكنت عدة دول من شرق آسيا وهي: اليابان،هونكونغ، تايوان ،اندونيسيا، ماليزيا وتايلاند من خلق فرص عمل جديدة والرفع من معدلات نموها باستخدام التوجه التصديري حيث ساعد ذلك على انخفاض مستوى البطالة إلى مستويات متدنية تتراوح ما بين 2 الى 4 بالمئة في سنة 1998؛

[41] وليد بيبي،سمية صلعة،(سبتمبر2019) ،**حتمية ترقية الصادرات غيرالنفطية في الجزائر**،مجلة المالية و الأسواق،جامعة عبد الحميد بن باديس،مستغانم،المجلد06،العدد01،ص-ص:462-463

- **إصلاح العجز في ميزان المدفوعات:** فالصادرات هي أ أحد أهم الموارد لجلب النقد الأجنبي مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية للبلد؛
- أن الصادرات تلعب دورا كبيرا في النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية من خلال مساهمتها في نمو النطق الوطني وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للإمكانات والموارد المتاحة كما تؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات عون طريق الحصول على العملات الصعبة؛
- **جذب الاستثمار المحلي والأجنبي** فالاستثمار هو عنصر أساسي لنجاح عملية التصدير والتجارب الدولية الناجحة في عملية التصدير تؤكد ذلك. فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة بالإضافة الى الارتباط بالأسواق العالمية، وكذلك يعمل على إنشاء صناعات جديدة وبتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة وربط المنتجات المحلية بالأسواق الدولية وهذا ما تحتاجه أي دولة للنهوض باقتصادها وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية التي تنجم في شكل زيادة في الصادرات الخدمية والسلعية وتقوم بدورها هي أيضا بجذب استثمارات جديدة، فالعلاقة بين التوجه التصديري للسياسة الاقتصادية وجذب الاستثمارات الجديدة لا تتحقق إلا بعد فترة من الزمن وذلك بعد أن تستقر قناعة المستثمر بأن السياسة الاقتصادية توجهت بلا رجعة للتصدير من خلال استمرار التوجه التصديري؛

ثانيا: دور الصادرات النفطية في الاقتصاد الوطني

لعبت صادرات النفط دورا فعالا في الاقتصاد الوطني الجزائري، وذلك عبر مراحل عديدة انتهجتها الدولة حتى أضحى النفط أهم الركائز التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري، وذلك لعدت اعتبارات أهمها:

1-أغلب الصادرات الجزائرية هي صادرات نفطية

وعليه يمكن القول أنّ الحجم الكلي للصادرات الجزائرية يتشكل بنسبة كبيرة من خلال الصادرات النفطية حيث «تمثل الصناعة النفطية في الجزائر أكثر من 95 في المائة من الصادرات الاجمالية للبلاد، بينما تبقى العائدات غير النفطية هامشية ولا تتجاوز سنويا ملياري دولار[42].»

2- مساهمة الصادرات النفطية في الميزانية العامة

تتكون الميزانية العامة للبلاد من القيمة أو العائدات التي هي نتاج المشروع أو مجموعة الأنظمة المعتمد من طرف الدولة لتحصيل إيرادات لتغطية نفقاتها[43]، وتعتبر إيرادات النفط من أهم مصادر الدخل في الجزائر والمصدر الرئيسي لإيرادات الميزانية العامة للدولة.

3 – مساهمة الصادرات النفطية في الميزان التجاري

[42] ARABIC.NEWS.CN 1،ارتفاع صاد رات الجزائر النفطية إلى أكثر من 12 مليار دولار في 5 أشهر، http://arabic.news.cn/202106/30/c_1310034776.htm.

[43] غاري عناية،(1998)،**المالية العامة والتشريع الضريبي**، جامعة حرش ،بدون طبعة،عمان، ص72.

«كما تؤثر أسعار النفط بشكل مباشر على رصيد الميزان التجاري وذلك لأن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض قيمة الصادرات وبالتالي تجاوز قيمة الواردات لقيمة الصادرات وحدوث العجز ، وبما أن الاقتصاد الجزائري مصنف ضمن الاقتصاديات الريعية، فذلك يؤثر سلبيا على الميزان التجاري خصوصا عند الانخفاضات الطارئة لأسعار النفطفي السوق الدولية، حيث دخل الميزان التجاري الجزائري مرحلة العجز منذ سنة 2014 وذلك نتيجة أزمة عائدات الصادرات النفطية.[44]»

4-تأثير الصادرات النفطية على التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية أهمية بالغة في خدمة التنمية الاقتصادية خاصة بعد التطورات الأخيرة التي شهدهاالاقتصاد الدولي، والجزائر كبقية الدول النامية مهتمة كثيرا بهذا القطاع؛ إلا أن هذا القطاع التجارة الخارجية يرتبط نجاحه في الجزائر بالصادرات النفطية ومدى تقلب أسعار النفط في السوق الدولية؛ حيث أن التجارة الخارجية للبلاد ترتفع وتزدهر بارتفاع وانتعاش الصادرات النفطية وتنخفض بانخفاضها، وهو ما يبين أهمية الصادرات النفطية وأثرها في سيرورة هذا القطاع ونجاحه، فرغم ما يقال عن النفط وتوصيات الابتعاد عنه أو الاعتماد علي إلا أن الواقع الذي نعيشه يبين مدى أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري ومشاركته في التنمية الاقتصادية ورفع حجم المبادلات التجاريةكلما كان سعره مرتفعا في السوق الدولية. [45]

5-مساهمة القطاع النفطي في الناتج الداخلي الخام

إن الناتج الداخلي الخام للجزائر يتأثر بصفة كبيرة مع إرتفاع أو إخنفاض في أسعار النفط ، وهذا راجع إلى اعتماد مؤطري السياسة الإقتصادية للجزائر على قطاع النفط وإهمال شبه كلي للقطاعات المنتجة الأخرى والتي يمكنها المسامهة في رفع الناتج الداخلي الخام والتقليل من أثار الصدمات النفطية عليه خاصة عند انخفاض أسعار الذهب الأسود.[46]

المطلب الثاني: تطور الصادرات النفطية خلال الفترة 1990-2021.

عرفت الجزائر تذبذب في قيمة الصادرات النفطية، تِبعا لِتقلبات أسعار النفط فقد شهدت الأسواق النفطية بعضا من الأحداثوالتي قد تأثّر الاقتصاد الجزائري بها سنراها بشكل أوضح في هذا المطلب.

---

[44]بركان بسمة ،دربوش محمد الطاهر،(ديسمبر 2021)،**واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة، (2014 - 2020)**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة خنشلة - الجزائر ، المجلد 5،العدد2 ، ص 112.

[45] علالي مختار،(2018)،**الصادرات النفطية ودورها في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة ام البواقي–الجزائر، العدد 8، ص29.

[46]عمراني سفيان ،حاكمي بوحفص،(أوت2019)،**إنعكاسات التقلبات في أسعار النفط على الناتج الداخلي الخام للجزائر(دراسة تحليلية الفترة 2000-2017)**،مجلة البشائر الاقتصادية،جامعة طاهري محمد،بشار،المجلد05،العدد02،ص922.

اولا: تطور اجمالي الصادرات خلال الفترة 1990-1999.

الجدول(01-01): تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

السنوات	اجمالي الصادرات مليار دولار	الصادرات النفطية مليار دولار	الصادرات الغير نفطية مليار دولار	أسعار النفط	السنوات	اجمالي الصادرات مليار دولار	الصادرات النفطية مليار دولار	الصادرات الغير نفطية مليار دولار	أسعار النفط
1990	12.88	12.35	0.53	22.26	2006	54.74	53.61	1.13	61.08
1991	12.44	11.97	0.47	18.62	2007	60.59	59.61	0.98	69.08
1992	11.51	10,98	0.53	18.44	2008	78.59	77.19	1.40	94.45
1993	10.41	9,88	0.53	16.33	2009	45.18	44.42	0.77	61.06
1994	8.89	8,61	0.28	15.53	2010	57.09	56.12	0.97	77.45
1995	10.26	9,73	0.53	16.86	2011	72.88	71.66	1.23	107.50
1996	13.22	12,65	0.57	20.29	2012	71.73	70.58	1.15	109.50
1997	13.82	13,18	0.64	18.68	2013	64.37	63.81	1.05	105.87
1998	10.14	9,77	0.37	12.28	2014	60,13	58.46	1.67	96.29
1999	12,32	11,91	0.41	17.48	2015	34,56	33.08	1.48	49.49
2000	21.65	21.06	0.59	27.60	2016	29,30	27,91	1.39	40.76
2001	19,09	18.53	0.56	23.12	2017	34,56	33,20	1.37	52.43
2002	18,71	18.11	0.61	24.36	2018	41,11	38,89	2.22	69.78
2003	24,46	23.99	0.47	28.10	2019	35,31	33,24	2.07	64.04
2004	32,22	31.55	0.66	36.05	2020	21,92	20,01	1.91	41.47
2005	46.33	45.59	0.74	50.64	2021	38,55	34,05	4.50	69.89

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على المصادر التالية:

-سلسلة الإحصائيات النقدية بأثر رجعي من 1964 إلى 2020 وإحصائيات ميزان المدفوعات من 1992 إلى 2020 على الرابط

https://www.bank-of-algeria.dz/ar

-النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك على الرابط

https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2008.pdf-

من خلال تحليل الجدول رقم(01-01) يتبين لنا أن هيكل الصادرات الجزائرية يعتمد بالدرجةالأولى على قطاع المحروقات بمتوسط 97% من إجمالي الصادرات للفترة من (2021-1990) وهي نسبة تؤكد على التركيز الشديد في هيكل الصادرات السلعية وهيمنة النفط عليها و يمكن تقسيم الدراسة الى:

أولا:فترة 1990-1999: نُلاحظ من خلال الجدول (01-01) أعلاه مختلف التذبذبات في الصادرات النفطية كانت أسبابها الصدمات التالية: [47]

-في نهاية التسعينيات تعرضت السوق البترولية العالمية لأزمة أخرى حيث اِرتفعت الأسعار مرة أخرى ممّا أدىإلى تحسن الصادرات النفطية بسبب حرب الخليج الثانية، لكن لم يدم هذا التحسن طويلاً حيث بدأت بالإنخفاض مجددا سنة 1991وذلك بسبب التباطؤ في نمو الطلب على البترول نتيجة للركود الذي كان يُعاني منه الاقتصاد.

-وفي بداية التسعينيات بالضبط سنة 1998وصلت أسعار الزيت الخام إلى أدنى مستوى لها ممّا أثّر علىالصادرات النفطية وذلك بسبب تتابع الأزمات الاقتصادية في العالم والضعف الكبير على الطلب العالمي.

-في منتصف سنة 1999اِرتفعت أسعار البترول ممّا أدى إلى اِرتفاع في الصادرات النفطية واِستمر تحسنهابالتدريج.

ثانيا:فترة2000-2021: عرفت هذه الفترة الارتفاع المتواصل للصادرات النفطية بقوة في عام 2000 مع تذبذات بسيطة نزولا و ارتفاعا بين السنوات حيث نلاحظ ان من 2000الى 2010اترفعت الصادرات النفطية نتيجة ارتفاع اسعار النفط و 2010الى 2013 نلاحظ ان قيمة الصادرات من النفط بقيت ثابتة الا انها عرفت هبوطا ابتداءا من2014الى غاية2020 ثم ارتفعت سنة2021ومن أبرز الأسباب ما يلي: [48]

-إعلان العراق وقف صادراتها النفطية.

-الأزمة الفنزويلية حيث بعد وقف العراق المؤقت لصادراتها النفطية، بدأت التوترات الأمريكية-الفنزويلية ومحاولات واشنطنلإسقاط الرئيس الفنزويلي لتعطيل عمل النفط.

-إجراءات الأوبك لرفع الأسعار حيث أعلنت فيِ 2001الالتزام بزيادة الإنتاج .

- حدوث صدمة إيجابية سنة 2004نتيجة ارتفاع الطلب العالمي واِنخفاض قيمة الدولار،إضافة إلى الاضطرابات التيشهدتها كل من فنزويلا ونيجيريا .

- بدأ النمو الاقتصادي العالمي في التحسن ممّا أدى إلى اِرتفاع الطلب على النفط ممّا أدى إلى اِرتفاع الصادرات النفطية فقد بلغت45.59 مليار دج سنة 2005ووصلت إلى 77.19دج سنة 2008.

---

[47]علي حسن أزهار،(2017)،**تحليل العلاقة السببية بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي في العراق**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية،المجلد 23،العدد100،ص440.

[48]بلعزوز بن علي،دليلة ضالع،**(نوفمبر 2016)،أزمات النفط واِتجاهات السياسية المالية في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -دراساتا ِقتصادية- ،المجلد01،العدد28،ص197.

- في الفصل الرابع منِ 2008تهاوت الصادرات النفطية، سبب ذلك تفاقم الأزمة المالية العالمية وساهم في الانخفاضالحاد للأسعار ووصلت إلى44.415دج سنة 2009.
- شهدت سنة 2014 إنخفاض شديد في أسعار النفط حيث إنهارت هذه الأسعار بصورة مفاجئة ومع قرار منظمة الاوبك في الاجتماع الاخير (27 نوفمبر 2014)على البقاء على مستوى الانتاج دون تخفيضه، عكس ما دفعت عليه الجزائر، أدى إلى انخفاض أسعار النفط بنسبة تزيد عن 50 ،%حيث انخفض سعر البرميل من 110 دولار في جوان 2014 ليصل إلى أقل من 50 دولار بحلول منتصف شهر جانفي 2015 ،وبفعل هذا التطورالسلبي على مستوى الاسعار أدى إلى اخنفاض فادح في إيرادات تصدير النفط فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحلول النصف تقريبا حيث لم تسجل سنة2015 سوى 7.32مليار دولار مقابل 30.60 مليار دولار في عام 2014 ،وانخفضت إلى 1.24 مليار دولار في 2016 كما واصلت الانخفاض إلى غاية 7.18 مليار دولار خلال السبع أشهر الاولى من سنة 2017[49].

فيمايلي نلخص بعض الصدمات النفطية وعواملها التي تم ذكرها سابقا:

الجدول (02-01) صدمات أسعار النفط وعواملها الرئيسية خلال الفترة(2015-1990)

صدمة أسعار النفط (الزمن)	نسبة الصدمة	العوامل الرئيسية
(اوت1990-اكتوبر1990)	%53	حرب الخليج:صدمة عرض و طلب
(ديسمبر1997-ديسمبر1998)	%57	الأزمة المالية الاسيوية:ازمة الطلب
(جوان1999-سبتمبر2000)	%77	نمو صناعي عالمي قوي،تخفيضات العرض و الطلب قوي
(ديسمبر2002-مارس2003)	%13	الأزمة الفنزويلية و حرب العراق:أزمة عرض
(جانفي2003-جوان2008)	%145	الطلب القوي و العرض الراكد،صدمة طلب
(جويلية2008-ديسمبر2008)	%102	الأزمة المالية العالمية:صدمة طلب
(ديسمبر2010-افريل2011)	%35	الثورات العربية: صدمة عرض
جويلية2014-جانفي2015)	%73	الطاقة الزائدة:عرض قوي و ركودالطلب

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-The Oxford institute for energy studies، oil price shocks a measure of the exogenous and endogenousSupply shocks of crude oil،University of oxford، UK، August 2016.، P.04

من خلال ما تطرقنا نلاحظ أن لأسعار النفط أهمية كبيرة في التأثير على صادرات الجزائر بالإرتفاع أو الإنخفاض وهذا ما سنعرضه في الشكل التالي:

[49]بورابة ايمان،(2020-2021)،**الموازنة العامة وعلاقتها بتقلبات أسعارالمحروقات -دراسة حالة الجزائر للفترة 2018/2000**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطورالثالث في: العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،الجزائر،ص-ص:111-112.

الشكل(01-01):تغيرات أسعار النفط و الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-2021)

الوحدة:دولار للبرميل

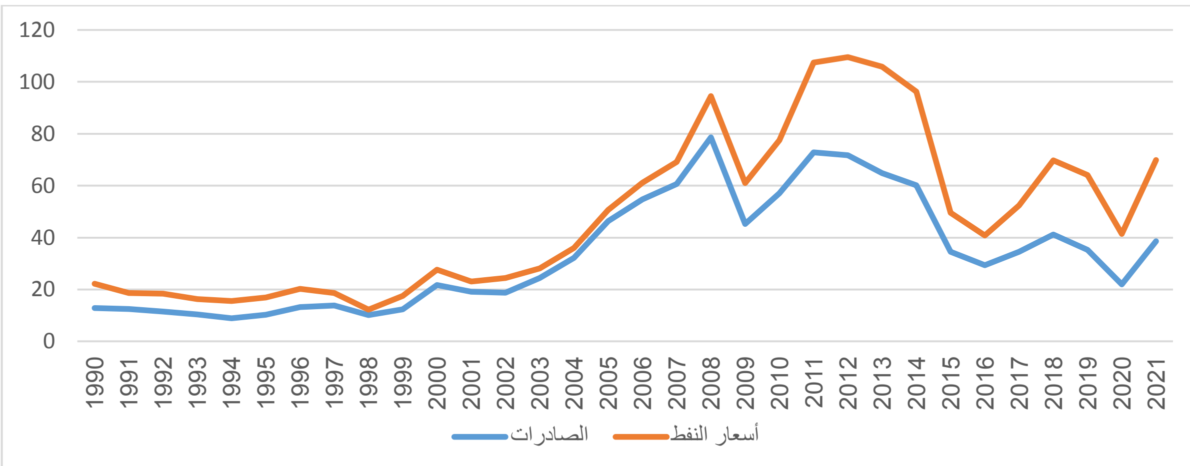

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول(01-02)

و عليه كما نلاحظ في الشكل أعلاه ان لسعر النفط أثر بليغ على قيمة الصادرات حيث كلما ارتفعت أسعار النفط زادت قيمة الصادرات في الإرتفاع،و كلما إنخفضت أسعار النفط إنخفضت معها قيم الصادرات.

المطلب الثالث:وضعية الميزان التجاري خلال الفترة(1990-2021)

نوضح من خلال الجدول التالي وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال مرحلة الدراسة الممتدة من الفترة (1990-2021)، حيث معدل التغطية نحصل عليه من خلال المعادلة التالية:

معدل التغطية= (الصادرات/ الواردات)* 100

الجدرل(03-01):تطور الميزان التجاري الإجمالي(1990-2021) الوحدة:مليار دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	معدل التغطية%	السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	معدل التغطية%
1990	12.88	9.77	3.11	**131**	2006	54.74	20.68	34.06	**264**
1991	12.44	7.77	4.67	**160**	2007	60.59	26.35	34.24	**229**
1992	11.51	8.30	3,21	**138**	2008	78.59	37.99	40.60	**206**
1993	10.41	7.99	2.42	**130**	2009	45.19	37.40	7.79	**120**
1994	8.89	9.15	-0.26	**97**	2010	57.09	38.89	18.20	**146**
1995	10.26	10.10	0.16	**101**	2011	72.89	46.93	25.96	**155**
1996	13.22	9.09	4.13	**145**	2012	71.74	51.57	20.17	**139**
1997	13.82	8.13	5.69	**169**	2013	64.87	54.99	9.88	**117**
1998	10.14	8.63	1.51	**117**	2014	60.13	59.67	0.46	**100**
1999	12.32	8.96	3.36	**137**	2015	34.57	52.65	-18.08	**65**
2000	21.65	9.35	12.30	**231**	2016	29.31	49.44	-20.13	**59**
2001	19.09	9.48	9.61	**201**	2017	34.57	48.98	-14.41	**70**
2002	18.71	12.01	6.70	**155**	2018	41.11	48.57	-7.46	**84**
2003	24.46	13.32	11.14	**183**	2019	35.31	44.63	-9.32	**79**
2004	32.22	17.95	14.27	**179**	2020	21.93	35.55	-13.62	**61**
2005	46.33	19.86	26.81	**233**	2021	38.55	37.40	1.15	**103**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على المصادر التالية:

-سلسلة الإحصائيات النقدية بأثر رجعي من 1964 إلى 2020 وإحصائيات ميزان المدفوعات من 1992 إلى 2020 على الرابط

- https://www.bank-of-algeria.dz/ar

1-الصادرات:

الفترة 1990 – 1998:لقد عرفت هذه الفترة تذبذب مستمر في حصيلة قيمة الصادرات، حيث سجلت سنة 1990 ما قيمته 12.88 مليار دولار وذلك راجع إلى حرب الخليج وارتفاع اسعار البترول، كما سجلت سنة 1994 انخفاض في حصيلة قيمة الصادرات بقيمة8.89مليار دولار مقارنة بسنة 1993 وذلك راجع لأزمة انخفاضأسعار البترول ليعود الارتفاع خلال السنوت 1995 1996 1997 بينما سجلت سنة 1998 ما قيمته 10.14 مليار دولار.

الفترة 1999 – 2014: شهدت هذه الفترة قيم مرتفعة للصادرات وذلك راجع لارتفاع اسعار البترول وعن زيادة الطلب العالمي على الطاقة لتسجل أعلى قيمة للصادرات خلال فترة الدراسة 2008 بما قيمته 78.59 مليار دولار.

الفترة 2009 – 2016:عودة إنخفاض في قيمة الصادرات بشكل تنازلي وذلك راجع للازمات و لتقلبات أسعار البترول وتراجع الطلب العالمي على الطاقة وضعف حصيلة قيمة الصادرات خارج المحروقات لتسجل سنة 2016 ما قيمته 29.31 مليار دولار .

-**الفترة من 2017-2021**: نلاحظ خلال هذه الفترة حدث تحسن ملحوظ في قيمة الصادرات حيث انتقل من 29.31 ملياردولار سنة 2016 إلى ما قيمته 41.11 دولار سنة 2018،ثم انخفضت الصادرات من 41.11مليار دولار سنة2018 الى21.93 مليار دولارسنة2020 نتيجة جائحة كوفيد19 وذلك بسسبب إنخفاض الطلب وبالتالي انخفاض قيمة الصادرات،ثم إرتفعت الى38.55مليار دولارسنة2021.

2-الواردات:

-**الفترة من 1990-1995**:نلاحظ خلال هذه الفترة تذبذب في الواردات إنخفاضا ثم إرتفاعا بيحث إنخفضت من 9.77 مليار دولار سنة1990 الى قيمة 7.77 مليار دولار سنة1991،ثم إرتفعت و إنخفضت مرة أخرى الى قيمة7.99مليار دولار سنة 1993،ثم ارتفعت الواردات من 7.99 مليار دولارسنة1993الى 10.10مليار دولارسنة1995.

-**الفترة من1995-1999**:نلاحظ في هذه الفترة إنخفاض للواردات من10.10مليار دولار سنة1995 الى قيمة8.96 مليار دولار سنة1999،ثم نلاحظ ارتفاع متواصل في قيمة الواردات الجزائرية حيث إنتقلت مما قيمته 9.35 مليارددولار سنة 2000 إلى ما قيمته 59.67 مليارددولار سنة 2014 كأعلى قيمة حققتها الجزائر خلال فترة الدراسة .

-**الفترة من2000-2013**: نلاحظ خلال هذه الفترة إرتفاع للواردات من ماقيمته9.35مليار دولارسنة2000 الى ماقيمته54.99مليار دولار سنة 2013.

-**الفترة من2014-2021:**في هذه الفترة نلاحظ الإنخفاض الكبير في قيمة الواردات الجزائرية بحيث إنخفضت بقيمة59.67 مليار دولارسنة2014 الى قيمة35.55 مليار دولار سنة2020،ثم ارتفعت مرت أخرى الى قيمة37.40مليار دولارسنة2021

من خلال ما سبق نلاحظ أن الصادرات والواردات الجزائرية تعاني من تذبذب مستمر في قيمها جراء ما يحدث من أزمات مختلفة حيث تتأثر كغيرها من دول العالم .

يوضح الشكل في الاسفل وضعية الميزان التجاري خلال فترة الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل(02-01):تطور وضعية الميزان التجاري خلال الفترة(2021-1990)

الوحدة:مليار دولار

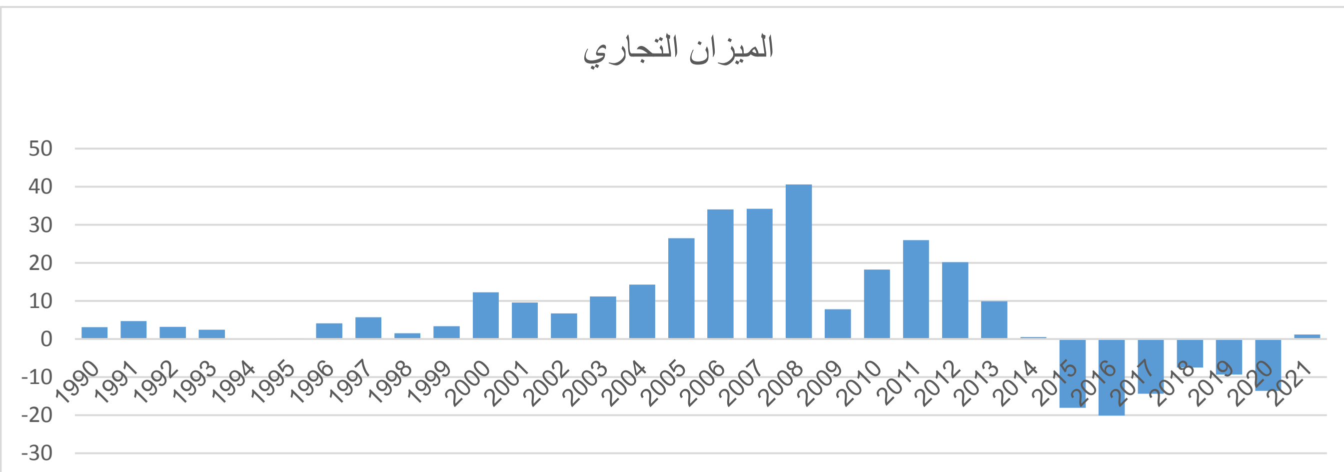

المصدر:من اعداد الطالبتان اعتمادا على الجدول

من خلال الجدول رقم (03-01) والشكل أعلاه نلاحظ أنه:

الفترة من1990-1993:حقق الميزان التجاري فائضا بقيمة3.11مليار دولار سنة 1990و إستمر هذا الفائض في النمو الى غاية سنة1993 بقيمة 2.41مليار دولار بسبب تفوق قيمة الصادرات على الواردات.

الفترة من1994-1999:حقق الميزان التجاري عجزا سنة 1994 بقيمة0.26-مليار دولار بسبب انخفاض الصادرات نتيجة انخفاض أسعار النفط،أما سنة1995 الى غاية1999 تحسن رصيد الميزان التجاري تدريجيا بتحقيقه فوائض نتيجة التطور المستمر للصادرات الجزائرية و انخفاض قيمة الواردات،و هذا راجع أيضا لإرتفاع أسعار البترول.

الفترة من2000-2008: حقق الميزان التجاري فائضا في رصيده خلال هذه الفترة بدرجاتمتفاوتة و ذلك راجع لصادرات المحروقات التي لها الدور الكبير في تحديد هذه الوضعية التي عرفت هي الأخرى ارتفاع و انخفاض تزامنا مع تقلبات أسعار النفط ،اين سجل رصيد الميزان التجاري فائضا سنة2000بقيمة12.30 مليار

دولار،ليسجل تراجع سنتي 2001و2002قدرب 9.61و6.70مليار دولار على التوالي و يعود هذا الانخفاض الى تراجع حصيلة الصادرات و خاصة صادرات النفط تحت تاثير انخفاض أسعار النفط ليحقق رصيد ميزان تجاري ارتفاع متصاعد ابتداءا من 2003و2008 اذ سجل اعلى قيمة له سنة2008بقيمة40.60مليار دولارو هذا راجع الى ارتفاع صادرات المحروقات .

الفترة من 2009-2014:نلاحظ إنخفاض رصيد الميزان التجاري سنة 2009 بقيمة7.79مليار دولار بما كانت عليه سنة2008 التي قدرت ب40.60مليار دولار و هذا راجع الى تاثيره بالازمة المالية العالمية ل 2008على أسعار النفط نتج عنها تراجع صادرات المحروقات ،لتحسين رصيد الميزان التجاري سنة2010لكن هذا التحسن لم يستمر ليسجل ادنى قيمة له سنة 2014بقيمة0.46 مليار دولار.

الفترة 2015-2021:سجل الميزان التجاري عجزا واضحا من سنة 2015 إلى غاية سنة 2020، و يرجع ذلك انخفاض الإيرادات من المحروقاتالناجم عن تراجع أسعار البترول مقارنة بالأرقام القياسية التي وصل لها قبل سنة 2014، في المقابل نلاحظ ازدياد فاتورة الوارداتحيث بلغت 52.65 مليار دولار سنة 2015 ، و هو رقم كبير مقارنة بسنوات (2000-2007)شهدت سنة 2020 انخفاضا كبيرا على مستوى إيرادات المحروقات حيث بلغت 21.93 مليار دولار فقط مقارنة بالسنوات التيقبلها، و ذلك بسبب التراجع الكبير في أسعار البترول حيث بلغ وصل إلى أدنى مستوياته منذ سنوات 42 دولار للبرميلالواحد، كل ذلك بسبب تداعيات الأزمة الصحية العالمية كوفيد – 19، وهو ما لمسناه أيضا في الواردات الكلية خلال ذاتالفترة بسبب إجراءات الغلق الكلي للحدود الدولية، حيث انخفضت من حوالي 45 مليار دولار سنة 2019 إلى 35 ملياردولار سنة 2020نثم عرف تحسنا سنة 2021 بقيمة 1.15مليار دولار.

من خلال معطيات الجدول رقم(03-01) نقوم بتحليل معدل تغطية الصادرات والواردات:

يفسر لنا معدل التغطية مدى تغطية الواردات بالصادرات، حيث تعتبر أفضل نسبة في المعاملاتالتجارية الدولية التي تتراوح بين 80 و 120 ، وبملاحظة المعدلات الواردة في الجدول أعلاه فإن نسب التغطية تتراوح ما بين 59% و 264 % وهو ما يفسر ارتفاع الصادرات تارة وتراجعها مرة أخرى، وقد سجلتمعدلات التغطية معدلات مرتفعة في أغلب فترات الدراسة، كما بلغت نسبة التغطية خلال الفترة (2005-2006-2007)، معدلات مرتفعة تراوحت بين(229,264,233)% بسبب بلوغ أسعارالبترول معدلات قياسية.

خلاصة الفصل

يسمح لنا هذا الفصل بإستعراض مختلف الجوانب المتعلقة بالصادرات النفطية و الميزان التجاري،و تتبع تطورهما في الجزائر خلال الفترة(1990–2021)،حيث إستخلصنا ان الميزان التجاري من أهم المؤشرات الإقتصادية لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما،الذي يمثل قيمة الفرق بينصادرات و واردات الدولة،و هو أحد أهم مكونات ميزان المدفوعات،و إن لم يكن الميزان متوازنا فهو حتما في وضعية إختلال(فائض او عجز) فالفائض في الميزان التجاري يعبر عن عوامل صحية في اقتصاد البلد،أما العجز في الميزان التجاري يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد.وبدلك فهو يعتبر كمؤشر للقوة للدولة،من أجل تحقيق الرفاهية و الكفائة الاقتصادية.

بالإضافة لذلك يعتبر قطاع التصدير من القطاعات المهمة التي أصبحت تعتمد عليها الدول قصد تحقيق ميزان تجاري رابح،و يوجد عدة أنواع للصادرات أهمها الصادرات النفطيةالتي تعتمد عليهاالجزائر بالدرجة الأولى نظرا للمكانة التي تشغلها في تحريك عجلةالنمو الاقتصادي و هي سلعة استراتجية و ممول أساسي للإقتصاد ،وتمكن الدولة من الحصول على العملة الصعبة ،و جذب الاستثمارات الأجنبية وخلق فرص عمل.

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الثاني

دراسة قياسية لأثر الصادرات النفطية على الميزان التجاري

دراسة حالة الجزائر

(2021-1990)

تمهيد

بعد دراستنا للجانب النظري الذي يتعلق بالمفاهيم الأساسية حول الميزان التجاري والصادرات النفطية في الفصل الاول سنتطرق في هذا الفصل الي الجانب التطبيقي للبحث موضوع الدراسة، من خلال القيام بدراسة قياسية وتحليل إحصائي، وكذا سنحاول معرفة هذه المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990–2021) من خلال البحث عن أحسن نموذج من بين تلك النماذج المدروسة والتي تحاكي الواقع .

بحيث القياس الاقتصادي هو تكامل النظرية الاقتصادية مع الرياضيات والأساليب الإحصائية بهدف اختبار القروض عن الظواهر الاقتصادية وتقدير معاملات العلاقات الاقتصادية والتنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغيرات والظواهر الاقتصادية. فبغرض تحديد تلك العلاقات تعتمد على مجموعةالوسائل أهمها:النظرية الاقتصادية، الإحصاء وطرق التقدير في القياس الاقتصادي... إلخ.
قمنا بتقسيم الفصل الثاني الخاص بالجانب التطبيقي الى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الاول: ماهية الاقتصاد القياسي

المبحث الثاني: بناء نموذج قياسي لقياس أثر الصادرات النفطية على الميزان التجاري الجزائري 1990–2021

المبحث الثالث: تقدير النموذج واختبار المعنوية

المبحث الاول:ماهية الاقتصاد القياسي

الإقتصاد القياسي هو فرع من علم الاقتصاد يبحث في التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الحقيقية مستعينا بتقدير العددي للعلاقات بين هذه المتغيرات. ولفهم الاقتصاد القياسي تطرقنا الى مفهومه وأهدافه.

المطلب الاول: مفهوم الاقتصاد القياسي واهم أهدافه

أولا:تعريف الاقتصاد القياسي

الاقتصاد القياسي له عدة مفاهيم وتعاريف وله أهداف سنوضح ذلك كالاتي:

- عرفه "اوسكار لانكه "أن الاقتصاد القياسي هو العلم الذي يستعين بالطرق الإحصائية لتحديد فعل القوانين الاقتصادية الموضوعة لتحديد كميا في الحياة الاقتصادية.[50]
- كما قام بعض الكتاب العرب بمحاولات لتعريف الاقتصاد القياسي مثل (عصام عزيز شريف) حيث يعرفه بأنة فرع من فروع علم الاقتصاد يستخدم التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الواقعية المبني على أساس التماسك بين النظرية والمشاهدة متخذا ذلك أساليب إستقراء ملائمة.[51]

ثانيا:اهداف الاقتصاد القياسي

يمكن التعرف على ثلاث اهداف أساسية للاقتصاد القياسي وهي:

1. اختبار النظرية الاقتصادية: إن تحليل واختبار النظرية الاقتصادية يعد هدف رئيسيا من اهداف الاقتصاد القياسي، ولايمكن عد النظرية الاقتصادية صحيحة ومقبولة مالم تجتاز اختبار كمي عددي يوضح قوة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.[52]

2. رسم السياسيات واتخاذ القرارات الاقتصادية: كما يوفر الاقتصاد القياسي التقدير الكمي لهذه المعلمات او المؤشرات التي تساعد في عملية المقارنات ورسم السياسة الاقتصادية واتخاذ القرارات، سواء على المستوى الكلي (الدولة) اوعلى المستوي الجزئي (الافراد والمنشأة) ولذلك فإن الاقتصاد القياسي يعد أداة ضرورية لصياغة ورسم السياسة الاقتصادية.[53]

3. التنبؤ باتجاه المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن: ان اهم اهداف الاقتصاد القياسي هو التنبؤ بسلوك المتغيرات الاقتصادية، وهو امر من الصعب الاستغناء عنه في ظل ظروف التطور الاقتصاد، وقد خطا الاقتصاديون مراحل

[50]اموري هادي كاظم، (2012)، **مقدمة في القياس الاقتصادي**، دار وائل النشر، الاردن، ص02.
[51]عصام عزيز شريف، **مقدمة في القياس الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص07.
[52]حسين علي بخيت ،سحر فتح الله، (2009)، **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، الاردن، ص 19.
[53]حسام علي داود ،خالد محمد السواعي، (2013)، ا **لاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Evews7**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن،ص20.

متقدمة في تصميم النماذج القياسية واسعة النطاق والتي يمكن استخدامها في التنبؤ بحالة اقتصاد ما في المستقبل.[54]

ثالثا: منهج البحث في الاقتصاد القياسي:

يمر البحث في الاقتصاد القياسي بأربعة مراحل يمكن إيجازها فيمايلي:

مرحلة توصيف وصياغة النموذج: يعني تحديد المتغيرات المستقلة والتابعة، وتوقيع نظري مسبق بقيمة واشارة المعلمات وتعد هذه المرحلة أكثر أهمية، لأنها تقوم على خبرة ومهارة الاقتصادي وتنطوي على خطوات عدة أهمها: [55]

- تحديد متغيرات النموذج سواء المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة (المفسرة) من واقع النظرية الاقتصادية واي معلومات عن الظاهرة.
- تحديد عدد العلاقات الداخلة في النموذج.
- تحديد الشكل الرياضي للنموذج فيما إذا كانت العلاقات خطية اوغير خطية.
- تحديد الإشارات والقيم المتوقعة للمعلمات.
- تحويل النموذج الرياضي الي نموذج قياسي بإدخال المتغيرات العشوائية.

مرحلة تقدير معلمات النموذج: وتشمل تجميع البيانات (بيانات مقطعية سلاسل زمنية اوبيانات السلاسل الزمنية المقطعية) تميز الدالة اختبار درجة الارتباط فيما بين المتغيرات المستقلة لتحديد درجة او مشكلة التعدد الخطي واختبار طريقة التقدير المناسبة.[56]

مرحلة تقييم المعلمات المقدرة من النموذج: يجب في هذه المرحلة تقييم المعلمات من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية، فمن الناحية الاقتصادية تجري عملية مقارنة بين قيم وإشارات معالم النموذج التي تم تقديرها مع القيم والاشارات المتوقع لهذه المعلمات على ضوء النظرية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية قيم اختبار مدى انسجام وتحقق الفروض الخاصة بالمتغير العشوائي على النموذج القياسي المقترح حيث ان وجود الاختلاف يعني وجود مشاكل منها مشكلة الارتباط الذاتي، التعدد الخطي وعدم تجانس التباين.[57]

---

[54]كامل علاوي ،كاظم الفتلاوي ،حسين لطيف الزبيدي، (2011)، **الاقتصاد القياسي النظري والتحليل**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن،22.

[55]حسام علي دواد ،خالد محمد السواعي، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews7**، مرجع سابقا، ص22.

[56]صالح تومي، (2011)، **مدخل النظرية القياس الاقتصادي، دراسة نظرية مدعمة بأمثلة وتمارين**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 08.

[57]حسين بخيت، وسحر فتح الله، (2009)، **أساليب الإحصاء التطبيقي**، دار صفاء، الاردن، ص29.

مرحلة اختبار قدرة النموذج على التنبؤ: تمثل هذه المرحلة اخر بناء النموذج القياسي، والهدف النهائي لعملية البناء ان الغاية النهائية من هذه العمليات هو تكوين نماذج اقتصادي يحتوي على معادلات يتم إيجاد قيم لمعلماتها، ليتم بعد كتابة هذه المعادلات المقدرة والتي تستخدم للتنبؤ بقيم المتغيرات التابعة اعتماد علي قيم المعلمات والثوابت والقيم الحقيقية المشاهدات المتغيرات المستقلة والتي تكون معطاة أصلا.[58]

المطلب الثاني: دراسة الارتباط

يعد الارتباط من أكثر الطرق الإحصائية استخداما في دراسة نوع علاقة الارتباط بين المتغيرات المدروسة لمختلف العلوم ويوجد هناك العديد من الطرق لقياس هذه العلاقات الاقتصادية ابسطها الارتباط البسيط الذي يختص في البحث عن العلاقة الارتباطية بين الظاهرتين Xو Yوعند وجود أكثر من ظاهرتين نسمي العلاقة بينهم بالارتباط المتعدد، سنتطرق في هذا المطلب الى مفهوم الارتباط بشكل عام والارتباط البسيط بشكل خاص وكيفية حساب معامل الارتباط البسيط (r).

أولا: مفهوم الارتباط

أبرز ما يمكن الاهتمام به عند دراسة الارتباط بشكل عام، هو معرفة إذا كانت هناك علاقة بين متغيرين اومجموعة من المتغيرات. ويمكن ان تكون العلاقة بين ظاهرتين ولتكن (X)و(Y)علاقة طردية إذا كانت قيم (Y) تميل الى الارتفاع كلما ارتفعت قيم (X)، اما إذا كانت قيم Yتميل الى الانخفاض كلما ارتفعت قيم (X) فيقال بان الارتباط سالب. ومن خواص معامل الارتباط ان قيمته تقع بين –1و 1وعندما تكون قيمته مساوية للصفر فيعني عدم وجود أي نوع من الارتباط.[59]

ثانيا:أنواع الارتباط

يكون الارتباط الخطى على انواع عدة هي:[60]

1–الارتباط الخطي البسيط: يعرف الارتباط الخطي البسيط بانه درجة العلاقة الارتباطية بين متغيرين فقط هما (X)و (Y).

2–الارتباط الجزئي: يلاحظ أحيانا عن وجود إرتباط بين متغيرين يعرف جزئيا إلى ارتباط متغير ثالث مرتبط مع كليهما، مثل العلاقة ما بين دخل الأسرة الشهري (xi) والطاقهما الشهري (X2) يتاثر بعلاقة عدد افراد الأسرة(X3)مع كل من الملعوين(X1)و (X2)، و لقياس درجة الارتباط بين أي متغيرين باستبعاد اثر المتغير الثانك تستخدم لذلك ما يسمى معامل الارتباط الجزئي عليه فان معامل الارتباط الجزئي بين متغيرين (X1)و ((X2)باستبعاد اثر المتغير(X3)تعين على الوجه التالي:

---

[58]كامل علاوي ،كاظم الفتلاوي، وحسين لطيف الزبيدي، **الاقتصاد القياسي والرياضي**، مرجعا سابق، ص22.

[59]عبد الحميد، عبد المجيد البلاوي، (2007)، **أساليب البحث العلمي والتحليل الاحصائي: التخطيط للبحث وجمع وتحليل البيانات يدويا وباستخدام برنامج Spss**، دار الشروق، الأردن، ص165.

[60]حسن ياسين طعمة، وايمان حسين حنوش، (2009)، **أساليب الإحصاء والتطبيقي**، دار صفاء،الأردن، ص–ص162–185.

$$r_{123} = \frac{(r_{12} - r_{13}r_{23})}{[1-(r_{13})^2][1-(r_{23})^2]}$$

حيث تمثل الرموز ما يأتي:

r_{123}معامل الارتباط الجزئي بين المتغيرين

r_{12}معامل الارتباط البسيط بين المتغيرين (X1,X2)

r_{13}معامل الارتباط البسيط بين المتغيرين (X1,X3)

r_{23}معامل الارتباط البسيط بين المتغيرين (X3,X2)

3- الارتباط المتعدد: يستخدم لقياس العلاقة بين أكثر من متغيرين، إلا أن إشارة معامل الارتباط هنا لا تدل على اتجاه العلاقة، لان هذا الاتجاه لا يكون موحد لجميع المتغيرات، و إن عملية التحليل تقوم على فرض أن المتغيرات عشوائية متصلة ويدعى توزيعها متعدد المتغيرات و صيغة حسابه هي امتداد لمعامل الارتباط البسيط، ففي حالة 3 متغيرات مثلا لإيجاد العلاقة بين X2 و كل من X1 و X3 فان صيغة الحساب هي:[61]

$$R_{2.13} = \frac{\sqrt{r_{21}^2 + r_{23-(2)r_{21}r_{23}r_{13}}^2}}{1-r_{13}^2}$$

و لايجاد العلاقة بين X1 *وكل من* ,X2*و*X3تصبح الصيغة:

$$R_{2.13} = \frac{\sqrt{r_{12}^2 + r_{13-(2)r_{12}r_{13}r_{23}}^2}}{1-r_{23}^2}$$

حيث ان r_{12} ، r_{13} ،r_{23}،هي معاملات الإرتباط يتم ايجادها بموجب صيغة الارتباط البسيط.

ثالثا: معامل الارتباط البسيط (r)

والذي يدعى أيضا بمعامل ارتباط بيرسون، وهو مؤشر احصائي يستخدم لقياس القوة الارتباطية الخطية بين متغيرين كميين، يمكن قياسهما كميا، كقياس العلاقة بين الدخل الشهري للأسرة وحجم إنفاق العائلة الشهري، ويرجع الفضل للعالم الإنجليزي كال بيرسون (Kar Person) وتعطي عبارة معامل الارتباط (r) على الشكل التالي:[62]

$$\mathbf{r_{XY}} = \frac{\mathbf{Cov(X,Y)}}{\boldsymbol{\delta_X \delta_Y}} = \frac{\sum_{i=1}^{n}(\mathbf{X_i} - \bar{\mathbf{x}})(\mathbf{Y_i} - \bar{\mathbf{y}})}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(\mathbf{X_i} - \bar{\mathbf{x}})\,2}\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(\mathbf{Y_i} - \bar{\mathbf{y}})2}}$$

حيث أن:

$Cov\,(X, Y)$:التباين المشترك أو التغاير بين (X)و (Y)

δX : الانحراف المعياري ل(X)

[61]عبد الحميد ،عبد المجيد البلاوي، **أساليب البحث العلمي والتحليل الاحصائي: التخطيط للبحث وجمع وتحليل البيانات يدويا وباستخدام برنامج Spss**،مرجع سابق.

[62]Bourbonnais. (2015). **Econométrie(éd.9**), paris : Dunod, p8.

δY : الانحراف المعياري ل(Y)

n : عددالمشاهدات

ويمكن ان نكتب معامل ارتباط بيرسون بصيغة بديلة، على النحو التالي:

$$r_{XY} = \frac{n\sum_{i=1}^{n} X_i Y_i - \sum_{i=1}^{n} X_i \sum_{i=1}^{n} Y_i}{\sqrt{n\sum_{i=1}^{n} X_i^2 - (\sum_{i=1}^{n} X_i)}\sqrt{n\sum_{i=1}^{n} Y_i^2 - (\sum_{i=1}^{n} Y_i)}}$$

رابعا: خصائص معامل الارتباط البسيط (r):

يتصف معامل الارتباط البسيط لبيرسون بالخصائص التالية:[63]

ان قيمة معامل الارتباط البسيط (r) تقع ضمن المجال $(-1<r>1)$ وعليه:

– إذا كان $r=1$ معناه ان هناك ارتباط كلي تام موجب بين (x)و(y).

– إذا كان $r=-1$ معناه ان هناك ارتباط كلي تام سالب بين (x) و(y).

– إذا كان $r=0$ معناه لا يوجد ارتباط بين (x) و(y).

المطلب الثالث: اختبار معنوية النموذج الخطي البسيط

اولا: اختبار المعنوية الكلية للنموذج فيشر (F): يستخدم اختبار فيشر (F) (F–Statistic) لاختبار معنوية النموذج المقدر ككل، الذي يهدف الي اختبار مدى معنوية العلاقة الخطية حسب الفروض التالية:

$$\begin{cases} H_0: b_1 = 0 \\ H_1: b_1 \neq 0 \end{cases}$$

بعد حساب قيمة (F) تقارن مع قيمتها الجدولية بدرجة حرية (1) و(n–2) للبسط والمقام وعند مستوى معنوية معينة، ويكتب اختبار بالصيغة التالية:

[63] حسن ياسين طعمة، وايمان حسين حنوش، (2009)، **أساليب الإحصاء والتطبيقي**، مرجع سابق، ص166.

$$F = \frac{\sum_{i=1}^{n}(\hat{\mathbf{y}}_\mathbf{i} - \overline{\boldsymbol{y}})\ /\ \mathbf{1}}{\sum_{i=1}^{n}\left(y_i - \hat{y}\right)^2\ /\ \boldsymbol{n-2}} = \frac{\boldsymbol{SSR\ /\ 1}}{\boldsymbol{SSE/n-2}}$$

$$= \frac{\boldsymbol{R^2\ /\ 1}}{\boldsymbol{(1-R^2)/n-2}} \sim \boldsymbol{F_{k,n-k-1}}$$

بعد حساب قيمة (F)تقارن مع قيمتها الجدولية بدرجة حرية (1) و(n−2) للبسيط والمقام وعند مستوى معنوية معين، فاذا كانت:

- Fالمحسوبة اكبر من Fالجدولية نقبل الفرض البديل H_1.اي ان المتغير المستقل (X_1) قيمته تختلف عن الصفر ،وبذلك نحكم بوجود علاقة خطية بينة والمتغير التابع Y،أي ان النموذج ككل معنوية.[64]
- Fالمحسوبة اقل من Fالجدولية نقبل فرضية العدم H_0،أي ان المتغير المستقل (X_1) قيمته مساوية للصفر. اي انعدام العلاقة الخطية بينه والمتغير Y،أي النموذج ككل غير معنوي.

ثانيا: اختبار معنوية الإحصائية للمعلمات (اختبارستودنت t): نستخدم اختبار (T−statistic)T لاختبار معنوية المعلمات المقدرة، أي تأثير كل متغير مستقل (X_1) على المتغير التابع Y، وذلك حسب الفروض التالية:

$$\begin{cases} \mathbf{H_0: b_j = 0} \\ \mathbf{H_1: b_j \neq 0} \end{cases} j = 0, 1, 2, \cdots, k$$

ويكتب اختبار (T)بالصيغة التالية:

$$T = \frac{\left|\hat{b}_{j-b_j}\right|}{\hat{\delta}_{\hat{b}_j}} = \frac{\left|\hat{b}_j - 0\right|}{\hat{\delta}_{\hat{b}_j}} \sim t_{n-2.\frac{\alpha}{2}}$$

وبعد حساب (T)تقارن مع القيمة الجدولية بدرجة حرية (n−2) وعند مستوى معنوية معين لتحديد قبول او رفض فرضية العدم، ومن ثم اختبار معنوية المعلمات المقدرة، فاذا كانت:

T المحسوبة اكبر من tالمجدولة نقبل الفرض البديل وبالتالي المتغير المستقل (X_1) يؤثر في المتغير التابع Y.

T المحسوبة اقل من tالمجدولة نقبل الفرض الصفري وبالتالي المتغير المستقل (X_1) لا يؤثر في المتغير التابع y.

ثالثا: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

[64]كامل علاوي كاظم الفتلاوي، وحسين لطيف الزبيدي، (2011)، **الاقتصاد القياسي والرياضي، مرجع سابق**، ص67-68.

تنشأ مشكلة الارتباط الذاتي في النماذج القياسية التي تعتمد على بيانات السلاسل الزمنية وبعض بيانات المقطع العرضي بين قيم المتغير العشوائي في الفترة (t) وبين قيمته في الفترات اللاحقة (t +1، t +2)

اوالسابقة (t–1، t–2) أي ان التباين والتباين المشترك للمتغير العشوائي لا يساوي الصفر، أي:

$$\mathbf{cov(U_i, U_j) \neq 0 \; \forall i \neq j}$$

هناك عدة طرق للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء الا ان هذه الاختبارات لا تملك القدرة الجيدة على إعطاء صورة واضحة عن الارتباط الذاتي لذا يلجأ الى اختبار داربن –واتسون (D–w).

اختبار داربن واتسن (Durbin Watson): وهوأكثرالاختبارات شيوعا وسهولة وهو ايضا الأكثر دقة بين الاختبارات ويحسب وفق الصيغة الرياضية الاتية:

$$\boldsymbol{DW = \frac{\Sigma_t^n = 2^{\left(\varepsilon_t - \varepsilon_{t-1}\right)^2}}{\sum_{t=1}^{n} \varepsilon_t^2}}$$

لمعرفة الاختبار فان الامر يتطلب أولا صياغة الفرضيات كالتالي:

$$\begin{cases} \mathbf{H_0: \rho = 0} \\ \mathbf{H_1: \rho \neq 0} \end{cases}$$

فرضية العدم: التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي وتصاغ كالتالي

$$\mathrm{DW} = 2(1 - \widehat{\mathrm{P}})$$

فرضية البديل: والذي ينص على وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات ويصاغ كالتالي

$$\hat{p} = \frac{\sum_{t=2}^{n} \varepsilon_t \varepsilon_{t-1}}{\sum_{t=1}^{n} \varepsilon_{t-1}^2}$$

وتتراوح قيمة(D– w) بين الصفر و4فإذاكانت قيمة مساوية للصفر او اقتربت منه، فان ذلك يعني وجود ارتباط ذاتي موجب، اما إذاكان يساوي4اومقارب له فيدل على وجود ارتباط ذاتي سالب، اما اذا كان2فيدل على انعدام وجود الارتباط الذاتي.

وتجري عملية تكوين القرار بمقارنة قيمة (D.W) المحتسبة مع القيمة المجدولة التي هي مجدولة بحدين أدنى واعلى ويرمز لهما بالرمزين (dl) و(du)على التوالي وبحسب درجات الحرية وعدد المتغيرات المستقلة وتجري عملية الإختبار على أساس مقارنة بين قيمة (D.W) المحتسبة مع قيم (dl)و(du)الجدولية عند مستوي معنوية معين وبدرجات حرية معينة وعدد متغيرات مستقلة معينة

ويوضح الشكل التالي حالات غياب او وجود الإرتباط الذاتي للأخطاء:

الشكل رقم (02-01): مناطق القبول و الرفض لإختبار (Durbin Watson)

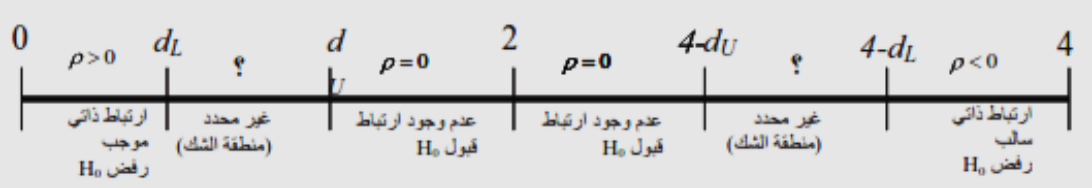

المصدر :

يمكن أن نستنتج مايلي:

بالاعتمادعلى الشكل رقم يمكن ان نستنتج ما يلي:

إذا كانت $DW<dl$ او $DW> 4 - dl$ يرفض $H0$.

إذا كانت $du<DW<4 - du$ يقبل $H0$.

إذا كانت $dl \leq DW \leq du$ أو $4 - du \leq DW \leq 4 - dl$، تكون نتيجة الاختبار غير محددة.

المبحث الثاني : بناء نموذج قياسي لأثر الصادرات النفطية على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2021

يتم هنا دراسة مدى تأثير الصادرات النفطية على الميزان التجاري بدراسة قياسية لحالة الجزائر بتغطية للفترة الممتدة من 1990 إلى 2021 بالإستعانة ببرنامج EVIEWS 10

المطلب الأول :تحديد متغيرات الدراسة و دراسة الإستقرارية

أولاً : تحديد المتغيرات

تم التعبير عن متغيرات الدراسة على النحو التالي :

- الميزان التجاري وتم التعبير عنه بـ " BC "
- الصادرات النفطية وتم التعبير عنها بـ " EP "

ثانياً : دراسة الإستقرارية : لدراسة الإستقرارية يتم معالجة كل سلسلة على حدى ليتم جعلها مستقرة بالإستعانة ببرنامج " Eviews 10 " بدرجة ثقة 95 % بناءاً على الفرضيات التالية :

النموذج الأول :

H0السلسة تحتوي على مركبة الإتجاه العام

H1السلسلة لا تحتوي على مركبة الإتجاه العام

النموذج الثاني :

H0السلسة تحتوي على الثابت

H1السلسلة لا تحتوي على الثابت

النموذج الثالث :

H0السلسة تحتوي على الجذر الأحادي

H1السلسلة لا تحتوي على الجذر الأحادي

1

المطلب دراسة إستقرارية سلسة الميزان التجاري " BC "

الشكل رقم : (02-02) تغيرات سلسلة " BC "

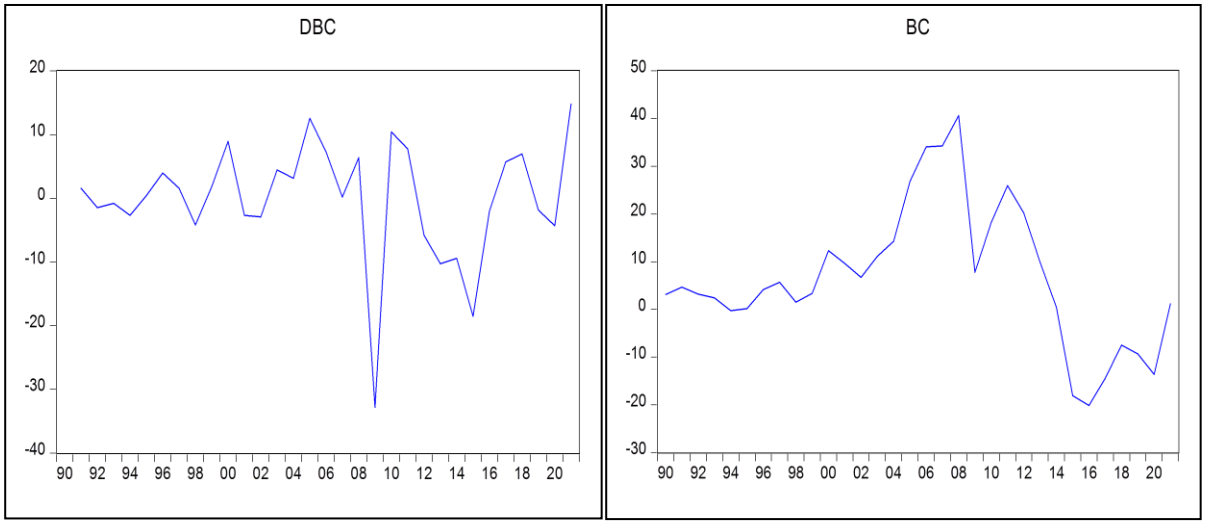

المصدر : من إعداد الطالبتان إعتماداً على مخرجات " Eviews 10 "

من خلال المنحنى البياني يتضح أن سلسلة (الميزان التجاري" BC ") غير مستقر من الدرجة الصفر وللتأكد من ذلك نستعين بإختبار جذر الوحدة " لديكي فولر الموسع " وبتطبيق لطريقة الفروقات نجد أن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى كما هو موضح في المنحنى أعلاه وفي الجدول أدناه

الجدول رقم 2-1: إختبار الجذر الأحادي لسلسلة الميزان التجاري " BC "

سلسلة الميزان التجاري" BC "					
المستوى المبدئي (بدون درجة إبطاء) (I0)					
طبيعة السلسلة	الإحتمال" P "	القيمة الحرجة عند (05 %)	إحصائية ADF " t "statistique	نوع النموذج Type de modèle	نوع الإختبار Type de Test
غير مستقرة	0.6782	-3.562882	-1.804465	النموذج الأول	Test ADF
غير مستقرة	0.4054	-2.960411	-1.733029	النموذج الثاني	Test ADF
غير مستقرة	0.1029	-1.952066	-1.595590	النموذج الثالث	Test ADF
سلسلة الناتج الداخلي الخام" DBC "					
المستوى الأول (بدرجة إبطاء أولي) (I1)					
طبيعة السلسلة	الإحتمال" P "	القيمة الحرجة عند (05 %)	إحصائية ADF " t "statistique	نوع النموذج Type de modèle	نوع الإختبار Type de Test
مستقرة	0.0015	-3.568379	-5.079531	النموذج الأول	Test ADF
مستقرة	0.0002	-2.963972	-5.186123	النموذج الثاني	Test ADF
مستقرة	0.0000	-1.952473	-5.283059	النموذج الثالث	Test ADF

المصدر : من إعداد الطالبتان إعتماداً على مخرجات " Eviews10 "أنظر الملحق

إنطلاقًا من الجدول أعلاه يتم إختبار مركبة الإتجاه العام بالإعتماد على النموذج الأول بحيث نجد أن قيمة *tc* ستيودنت (قيمة ستيودنت المحسوبة) لمركبة الإتجاه العام للسلسلة " BC" أصغر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ (3.562882 >1.804465) وهذا ما يدل على وجود مركبة الإتجاه العام ولدينا 0,05

prob =>0.6782 فإن السلسلة تحتوي على مركبة الإتجاه العام وبهذا نقبل فرضية العدم وننتقل إلى النموذج الثاني

فيما يخص إختبار وجود الثابت للسلسلة" BC" فإن قيمة *tc* ستيودنت لهذا الأخير (2.960411 >1.733029) أصغر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ وكون prob =0,05 >0.4054 فإن السلسلة تحتوي على الثابت وعليه نقبل فرضية العدم والتي تشير إلى وجود الثابت في السلسلة وننتقل إلى النموذج الثالث .

بالنسبة للنموذج الثالث الجذر الأحادي، فكون prob =0,05 >0.1029 وبالتالي السلسلة تحتوي على الجذر الأحادي وعليه نقبل بفرضية العدم

ومنه السلسلة " BC" غير مستقرة ومن نوع DS ولجعلها مستقرة نتبع طريقة الفروقات من الدرجة الأولى وبإتباع نفس الخطوات السابقة وجدنا :

إنطلاقًا من الجدول أعلاه يتم إختبار مركبة الإتجاه العام بالإعتماد على النموذج الأول بحيث نجد أن قيمة *tc* ستيودنت (قيمة ستيودنت المحسوبة) لمركبة الإتجاه العام للسلسلة " DBC" أكبر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ (3.568379>5.079531) وهذا ما يدل على عدم وجود مركبة الإتجاه العام ولدينا prob = 0.0015> 0.05 وبالتالي السلسلة لا تحتوي على مركبة الإتجاه العام وبهذا نرفض فرضية العدم وننتقل إلى النموذج الثاني

فيما يخص إختبار وجود الثابت للسلسلة"DBC " فإن قيمة *tc* ستيودنت لهذا الأخير

(2.963972>5.186123) أكبر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ وكون

prob=0,05 >0.0002 وبالتالي السلسلة لا تحتوي على الثابت وعليه نقبل بالفرضية البديلة والتي تشير إلى عدم وجود الثابت في السلسلة وننتقل إلى النموذج الثالث

بالنسبة للجذر الأحادي، فبمقارنة قيمة *tc* ستيودنت لهذا الأخير نجد أنها (1.952473>5.283059) أكبر من القيمة الحرجة (قيم *Mackinnon*) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ ، والذي يمكن التأكد منه من خلال الإحتمال

P0.0000 => 0,05

ومنه السلسلة "DBC " مستقرة

ومنه يمكن القول بأن سلسلة الميزان التجاري خلال فترة الدراسة مستقرة من الدرجة الأولى

(I = 01)

المطلب الثاني :دراسة إستقرارية سلسلة الصادرات النفطية " EP "

الشكل رقم : (02-03) تغيرات سلسلة " EP "

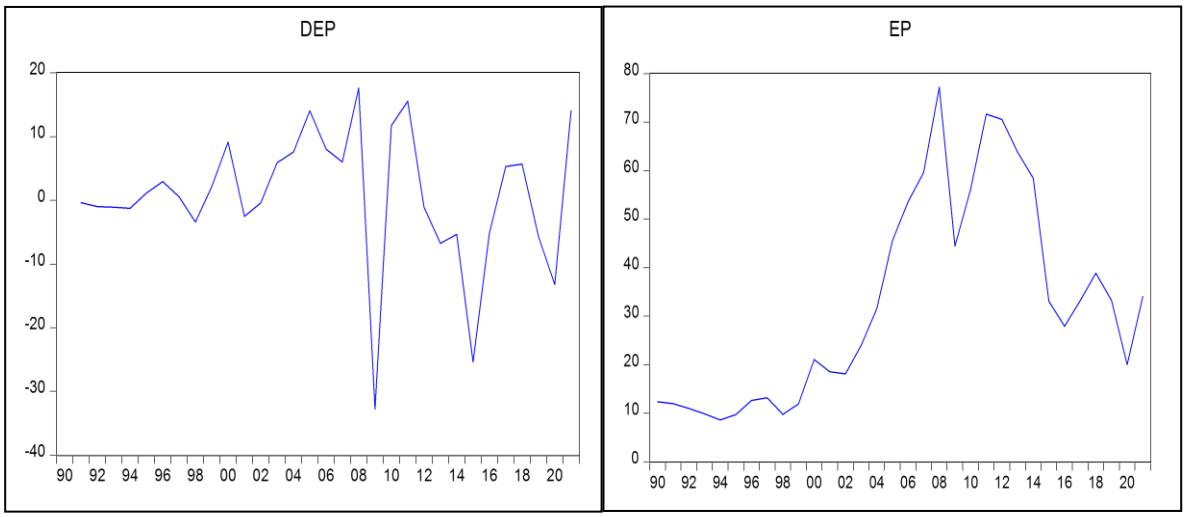

المصدر : من إعداد الطالبتان إعتماداً على مخرجات " Eviews10 "

من خلال المنحنى البياني يتضح أن السلسلة (سلسلة الصادرات النفطية) غير مستقرة من الدرجة الصفر وللتأكد من ذلك نستعين بإختبار جذر الوحدة وبتطبيق لطريقة الفروقات نجد أن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى كما هو موضح في المنحنى أعلاه وفي الجدول أدناه

الجدول رقم (02-02): إختبار الجذر الأحادي لسلسلة قيمة التداول " EP "

سلسلة قيمة التداول" EP "					
المستوى المبدئي (بدون درجة إبطاء) (I0)					
طبيعة السلسلة	الإحتمال"P "	القيمة الحرجة عند (05 %)	إحصائية ADF " t "statistique	نوع النموذج Type de modèle	نوع الإختبار Type de Test
غير مستقرة	0.8054	-3.562882	-1.506985	النموذج الأول	Test ADF
مستقرة	0.4907	-2.960411	-1.559600	النموذج الثاني	Test ADF
مستقرة	0.4784	-1.952066	-0.531634	النموذج الثالث	Test ADF
سلسلة " DEP "					
المستوى الأول (بدرجة إبطاء أولي) (I1)					
طبيعة السلسلة	الإحتمال"P "	القيمة الحرجة عند (05 %)	إحصائية ADF " t "statistique	نوع النموذج Type de modèle	نوع الإختبار Type de Test
مستقرة	0.0006	-3.568379	-5.485851	النموذج الأول	Test ADF
مستقرة	0.0001	-2.963972	-5.508695	النموذج الثاني	Test ADF
مستقرة	0.0000	-1.952473	-5.584896	النموذج الثالث	Test ADF

المصدر : من إعداد الطالبتان إعتماداً على مخرجات " Eviews 10 "أنظر الملحق

وبإتباع نفس الخطوات والإجراءات السابقة نجد أن سلسلة الصادرات النفطية مستقرة من الدرجة الأولى

(I = 01)

كون السلسلتين مستقرتين من نفس الدرجة ومن الدرجة الأولى فهناك إحتمال لتطبيق نموذج تصحيح الخطأ

ولإختبار إمكانية تطبيق نموذج تصحيح الخطأ نختبر أولاً إمكانية وجود التكامل المتزامن بين السلسلتين قبل إختبار التكامل المشترك نقوم بإختبار درجة التباطؤ

تحديد درجة التباطؤ (درجة التأخر للنموذج)

إختبار عدد درجات التأخر (إختبار درجة إبطاء النموذج)

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: DBC DEP
Exogenous variables: C
Date: 05/10/23 Time: 11:36
Sample: 1990 2021
Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-180.5737	NA	1580.171	13.04098	13.13614	13.07007
1	-168.7122	21.18127*	902.6566*	12.47944*	12.76492*	12.56672*
2	-168.4094	0.497503	1182.653	12.74353	13.21932	12.88898
3	-165.1134	4.943934	1261.068	12.79382	13.45992	12.99745

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

ومنه حسب إختبار " AIC " و " SC " فإن عدد درجات التأخر (درجة التأخر للنموذج) هي 01

إختبار التكامل المشترك

Date: 05/10/23 Time: 11:45
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments
Trend assumption: No deterministic trend (restricted constant)
Series: BC EP
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.369138	16.30099	20.26184	0.1608
At most 1	0.079371	2.480961	9.164546	0.6813

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ومنه لا يوجد تكامل مشترك بين السلسلتين وعلى هذا الأساس لا يمكن تطبيق نموذج تصحيح الخطأ والنموذج الصالح لعملية التقدير هو نموذج شعاع الإنحدار الذاتي " VAR "

المبحث الثالث : تقدير النموذج وإختار المعنوية

وجود السلاسل مستقرة من نفس الدرجة وعدم وجود تكامل متزامن بين السلسلتين يحتم علينا في هذه الحالة إختيار نموذج شعاء الإنحدار الذاتي VAR "Vector Autoregression Estimates "

المطلب الأول :تقدير الشكل العام للنموذج

تقدير النموذج

بعد إختبار عدد درجات التباطؤ وجدناها هي الواحد (01) وعليه يمكن تقدير النمودج بالإعتماد على نموذج شعاع الإنحدار الذاتي " VAR " على النحو التالي

Vector Autoregression Estimates
Date: 05/10/23 Time: 12:00
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	DBC	DEP
DBC(-1)	1.394826	1.048032
	(0.48125)	(0.62143)
	[2.89837]	[1.68649]
DEP(-1)	-1.284728	-0.893980
	(0.40646)	(0.52486)
	[-3.16074]	[-1.70326]
C	0.988549	1.548716
	(1.56403)	(2.01962)
	[0.63205]	[0.76683]
R-squared	0.270518	0.099187
Adj. R-squared	0.216483	0.032461
Sum sq. resids	1872.221	3121.797
S.E. equation	8.327156	10.75277
F-statistic	5.006293	1.486468
Log likelihood	-104.5734	-112.2427
Akaike AIC	7.171560	7.682844
Schwarz SC	7.311680	7.822964
Mean dependent	-0.117333	0.736000

S.D. dependent	9.407461	10.93166

Determinant resid covariance (dof adj.)	651.6610
Determinant resid covariance	527.8454
Log likelihood	-179.1684
Akaike information criterion	12.34456
Schwarz criterion	12.62480
Number of coefficients	6

المعنوية الكلية للنموذج :

بعد تقدير النموذج وجدنا أن النموذج الأول معنوي فهو بذلك صالح لعملية التقدير أما النموذج الثاني فهو غير معنوي أي أنه غير صالحين للقياس كون :

- بالنسبة للنموذج الأول لدينا قيمة فيشر المحسوبة تقدر بـ F−statistic = 5.006293
- أما بالنسبة للنموذج الثاني فلدينا قيمة فيشر المحسوبة تقدر بـ F−statistic = 1.486468

وهو ما يدفعنا لرفض هذا النموذج في عملية التقدير

أما النموذج الأول فهو قابل لعملية القياس والتقدير

: تقدير النموذج :

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 05/10/23 Time: 12:01
Sample: 1992 2021
Included observations: 30
Total system (balanced) observations 60

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	1.394826	0.481245	2.898369	0.0054
C(2)	-1.284728	0.406464	-3.160739	0.0026
C(3)	0.988549	1.564034	0.632050	0.5300
C(4)	1.048032	0.621427	1.686493	0.0975
C(5)	-0.893980	0.524863	-1.703262	0.0943
C(6)	1.548716	2.019622	0.766834	0.4465

Determinant residual covariance	527.8454

Equation: DBC = C(1)*DBC(-1) + C(2)*DEP(-1) + C(3)
Observations: 30

R-squared	0.270518	Mean dependent var	-0.117333
Adjusted R-squared	0.216483	S.D. dependent var	9.407461
S.E. of regression	8.327156	Sum squared resid	1872.221
Durbin-Watson stat	2.037081		

Equation: DEP = C(4)*DBC(-1) + C(5)*DEP(-1) + C(6)
Observations: 30

R-squared	0.099187	Mean dependent var	0.736000
Adjusted R-squared	0.032461	S.D. dependent var	10.93166
S.E. of regression	10.75277	Sum squared resid	3121.797
Durbin-Watson stat	2.004647		

DBC = C(1)*DBC(-1) + C(2)*DEP(-1) + C(3)

DEP = C(4)*DBC(-1) + C(5)*DEP(-1) + C(6)

VAR Model - Substituted Coefficients:
==========
DBC = 1.395*DBC(-1) - 1.285*DEP(-1) + 0.988

DEP = 1.048*DBC(-1) - 0.894*DEP(-1) + 1.549

التحليل الإحصائي :

هناك علاقة إرتباطية ضعيفة بين المتغير التابع والمتمثل في الميزان التجاري والمتغيرات المستقلة والمتمثل في الصادرات النفطية وهو ما يثبته معامل الإرتباط 0.270518 = R^2 وهو ما يبين أن المتغير المفسر (المستقل) يستطيع أن يفسر ما قيمته 27.0518 % من التغير الحاصل في صافي الميزان التجاري وتقدر القوة التفسيرية الحقيقية

بـ 0.216483 = Adjusted R-squared أي أن المتغير المستقل يستطيع أن يفسر حقيقة ما قيمته 21.6483 % من التغير الحاصل في صافي الميزان التجاري خلال فترة الدراسة

المطلب الثاني:إختبار المعنوية :

إختبار المعنوية الكلية للنموذج:

النموذج ككل معنوي كون قيمة إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من قيمة إحصائية فيشر المجدولة

(F-statistic = 5.006 > F-tableau = 2.90)

إختبار معنوية المعلمات

C(1)	1.394826	0.481245	2.898369	0.0054
C(2)	-1.284728	0.406464	-3.160739	0.0026

- معامل صافي الميزان التجاري بفترة إبطاء أولي معنوي كون إحصائية ستودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستودنت المجدولة وهو ما يؤكده الإحتمال الموافق لها (0.05 > 0.0054 = Prob) وهذا ما يدل على أن صافي الميزان التجاري بفترة إبطاء أولي له دلالة في تفسير التغير الحاصل في صافي الميزان التجاري للفترة الحالية
- معامل الصادرات النفطية بفترة إبطاء أولي معنوية كون إحصائية ستودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستودنت المجدولة وهو ما يؤكده الإحتمال الموافق لها (0.05 > 0.0026 = Prob) وهذا ما يدل على أن الصادرات النفطية بفترة إبطاء أولي لها دلالة في تفسير التغير الحاصل في صافي الميزان التجاري

مما سبق يمكن القول أن صافي الميزان التجاري للفترة الحالة يتأثر بصافي الميزان التجاري للسنة السابقة والصادرات النفطية للسنة السابقة هي الأخرى

- الصادرات النفطية لا تتأثر بالميزان التجاري

إختبار الترابط بين الأخطاء (داربين واتسن DW)

- فيما يخص الترابط ما بين الأخطاء فبالإعتماد على إختبار داربين واتسن نجد أن قيمة إحصائية داربين واتسن تنتمي إلى المجال المقبول فهي بذلك تقترب من 02 وهو ما يثبت عدم وجود الترابط بين الأخطاء

DW = 2.037081

التحليل الإقتصادي :

نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين النمو الميزان التجاري للفترة الحالية والميزان التجاري بفترة إبطاء أولي وأن زيادة الميزان التجاري للفترة السابقة بوحدة واحدة يساهم في زيادة الميزان التجاري للفترة الحالية بـ 1.395 وحدة وهو ما يمكن تفسيره من الجانب النظري أن تحسن الميزان التجاري للفترة السابقة يمكن متخذي القرارات من إتباع نفس الإستراتيجية السابقة والتي تمكنه من تحقيق زيادة في صافي الميزان التجاري لنفس الفترة (الفترة الحالية) وكذلك زيادة الصادرات النفطية للفترة السابقة بوحدة واحدة تساهم في إنخفاض صافي الميزان التجاري للفترة الحالية بـ 1.285 وحدة وهذا يكون راجع إلى أن زيادة الصادرات النفطية للسنة السابقة تدفع بالتوقع من متخذي القرارات بزيادتها بنسبة أكبر من السنة الماضية فيدفع بهم لزيادة الإنتاج مما يزيد في العرض وبالتالي ينخفض سعر الصادرات النفطية وبالتالي يكون تراجع لصافي العائدات النفطية كما أن أسعار المحروقات يتم تحديدها على مستوى العرض والطلب العالمي ومنه لا يمكن التحكم فيها أو توقع مسارها بصفة صحيحة مما يساهم في عده بلوغ الأهداف المرجوة والمسطرة من صافي في الميزان التجاري .

المطلب الثالث : دراسة صلاحية نموذج الـ " VAR "

- **دراسة صلاحية النموذج (نموذج VAR) :**

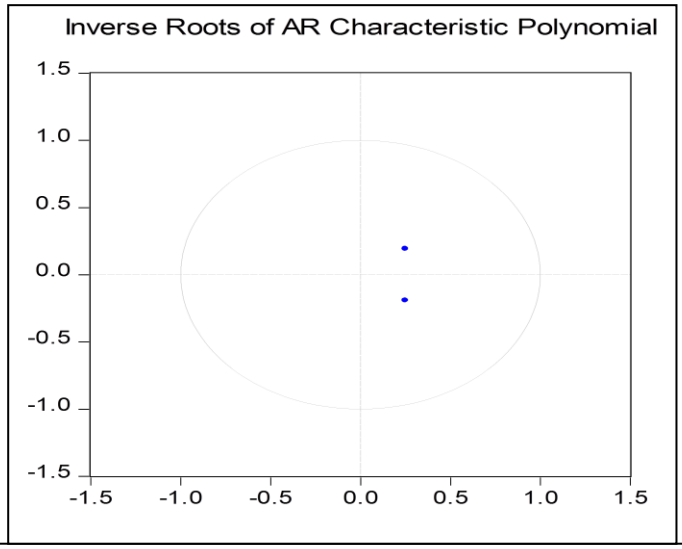

المصدر : من إعداد الطالبتان إعتماداً على مخرجات " 10Eviews "

- بما أن كامل النقاط تقع داخل الدائرة الإحتمالية فهذا يعني أن النموذج معنوي وصالح لعملية القياس

– دراسة الإرتباط الذاتي بين الأخطاء لسلسلة البواقي :

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 05/10/23 Time: 13:50
Sample: 1990 2021
Included observations: 30

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	0.856838	4	0.9307	0.211683	(4, 48.0)	0.9307
2	1.754209	4	0.7808	0.437385	(4, 48.0)	0.7809

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	0.856838	4	0.9307	0.211683	(4, 48.0)	0.9307
2	5.976755	8	0.6498	0.745824	(8, 44.0)	0.6510

*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

- بما أن كل الإحتمالات غير معنوية أي أنها أكبر من 0.05 وعلى هذا الأساس نقبل الفرضية الصفرية

أي عدم وجود إرتباط بين الأخطاء

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل قمنا بدراسة قياسية لأثر الصادرات النفطية على الميزان التجاري في الجزائر خلال فترة(1990 – 2021) إعتماداً على إحصائيات من مواقع رسمية تتمثل في بنك الجزائر والبنك الدولي بهدف قياس مدى تأثير الصادرات النفطية على الميزان التجاري خلال فترة الدراسة .

- حيث تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن الميزان التجاري في الجزائر خلال فترة الدراسة يتأثر بالصادرات النفطية بفترة إبطاء أولي وصافي الميزان التجاري بفترة إبطاء أولي وأن الصادرات النفطية لا تتأثر بالميزان التجاري
- هناك علاقة طردية بين صافي الميزان التجاري للفترة الحالية وصافي الميزان التجاري بفترة إبطاء أولي فتسجيل فائض في الميزان التجاري للفترة السابقة يساهم في إتباع نفس الإستراتيجية من طرف السلطات المعنية من أجل الحفاظ على ميزان تجاري موجب
- هناك علاقة عكسية بين صافي الميزان التجاري للفترة الحالية والصادرات النفطية للسنة الماضية فتسجيل تراجع في العائدات النفطية يدفع بالسلطات المعنية بإتخاذ إجراءات وتدابير (التحكم في السوق النفطية من خلال التحكم في العرض) لتسجيل إنتعاش في صافي الميزان التجاري للفترة الحالية

الخاتمة

الخاتمة:

يعد النفط مادة خام حيوية للبشرية تثير كثيرا من النقاش في ميدان السياسة و الاقتصاد، لذلك إن التغيرات الحاصلة في الصادرات النفطية تنعكس على الاقتصاد الوطني ، ومن بين الدول التي تتأثر بالصادرات النفطية هي الدول المصدرة لها ،وخاصة التي تعتمد عليها كمصدر رئيسي في تمويل خزينتها ومشاريعها التنموية.

نستطيع القول أن الصادرات النفطية في الجزائر تلعب دورا كبيرا في إخراج الجزائر في كل مرة من أزمتها ،وذلك من خلال مساهمة العوائد النفطية فقد بسبب الإعتماد المفرط على النفط في تكوين إقتصاد وطني أحادي ،مما جعله عرضة للصدمات الخارجية وهو ما حدث سنة 2015، حيث انخفضت أسعار الصادرات النفطية إلى أدنى مستوياتها فخلقت بذلك إختلالات هيكلية بارزة فأصبح الاقتصاد الجزائري يتصف بالاقتصاد الريعي التابع للنفط ،والتي شغلت نسبة 95% من إجمالي صادراتها ويعبر عنها بالحقوق النقدية ولمدة زمنية معينة ،وذلك في الميزان التجاري الذي يعتبر من أهم الأدوات التحليلية الذي تعتمد عليه الدولة في معرفة وضعيتها الاقتصادية ،فكل دولة تسعى إلى المحافظة على توازن ميزانها التجاري الذي يعتبر كمؤشر للقوة الاقتصادية وتحقيق الرفاهية للدولة.

تم الإعتماد في هذه الدراسة ، لقياس مدى استجابة الميزان التجاري للتغيرات التي تحدث في الصادرات النفطية وهو الشيء الذي دفعنا إلى الاعتماد على دراسة قياسية خلال الفترة 2021-1990 بالإستعانة بأداة للقياس تتمثل في برنامج , "Eviews10" والخروج بجملة من النتائج والإقتراحات التي من شأنها معرفة رصيد الميزان التجاري إتجاه الصادرات ، و قد مكنتنا هذه الدراسة من الإجابة عن الأسئلة الفرعية والفرضيات المتبناة والوصول إلى مجموعة من النتائج سنأتي لذكرها في مايلي.

ابرز النتائج: ساقتنا هذه الدراسة للوصول إلى نتائج نذكرها في التالي :

- النفط سلعة إستراتيجية تحتل مكانة عالية في الاقتصاد البلاد ويتميز بالعديد من الخصائص التي تجعله يحتل مكانة هامة على الصعيد الاقتصادي ، السياسي ،الاجتماعي وحتى العسكري ؛
- يتميز رصيد الميزان التجاري بحساسية كبيرة بالتقلبات أسعار النفط ، حيث أن كل إرتفاع يؤثر عليه بالإيجاب و كل إنخفاض في الأسعار يؤثر عليه بالسلب ؛
- تعتبر الجزائر من بين الدول الأقل تنوع في صادراتها ،إذ تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة وهي النفط تفوق 95% من إجمالي صادراتها وهو وضع جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط في السوق النفطية؛

- هناك علاقة طردية بين الصادرات النفطية و الميزان التجاري خلال فترة الدراسة بحيث كلما زادت صادرات النفط بوحدة واحدة يزداد صافي ميزان تجاري ب11% ؛

اختبار نتائج الفرضيات :لقد عرضنا في مقدمة مجموعة من الفرضيات وخلصنا إلى مايلي :

الفرضية الأولى: صحيحة عرف الميزان التجاري فائضا خلال فترة الدراسة نتيجة ارتفاع أسعار النفط و بالتالي ارتفاع قيمة الصادرات عن الواردات اما السنوات من2015 الى غاية2020 عرف الميزان التجاري عجز نتيجة ازمة التي وقعت سنة 2014.

الفرضية الثانية:صحيحة لان عندما ترتفع أسعار النفط يمكن ان يؤدي الى زيادة قيمة الصادرات النفطية و زيادة الفائض في الميزان التجاري،بحيث تزداد قيمة الصادرات النفطية،حيث يمكن للدول المصدرة للنفط كالجزائر بيع كميات اقل من النفط و تحقيق إيرادات أعلى.

الإقتراحات

بناءا على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث يكون بإمكاننا تقديم بعض الإقترحات والتي تتمثل فيما يلي:

- التنويع في الصادرات وعدم الإعتماد على مصدر وحيد في التصدير ،الأمر الذي يساعد السياسة الاقتصادية في الوصول لأهدافها وتحسين وضعها الإقتصادي .
- الاهتمام أكثر بالجانب الزراعي و رفع المنتجات الزراعية لتغطي الأزمات الناتجة عن تدني أسعار النفط في عدة فترات
- تحرير التجارة الخارجية و تطويرها

أفاق الدراسة: تناولت الدراسة اثر الصادرات النفطية على الميزان التجاري لحالة الجزائر ،وهذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد كما أنها لا تخلو من النقائص ،ونظرا لاتساع الموضوع وقبل طي صفحات هذه الدراسة نود أن نضع بعض العناوين التي قد تكون كأساس لبحوث لاحقةّ.

- اثر تغيرات أسعار البترول على استقرار النقدي في الجزائر.
- الشراكة في قطاع الصادرات النفطية وأثارها على تطوير الصناعة البترولية في الجزائر.
- حتمية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع

أولا:باللغة العربية:

1-الكتب:

1)أحمد خليل خليل،(1997)،معجم المصطلحات الاقتصادية، دارالفكر اللبناني، لبنان.

2)أموري هادي كاظم، (2012)، مقدمة في القياس الاقتصادي، دار وائل النشر، الأردن.

3)برشيش السعيد،(2007)،الاقتصاد الكلي،دار العلوم للنشر ،الجزائر.

4)بسام حجار،(2003)،العلاقات الاقتصادية الدولية،المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع،لبنان.

5)حسام علي داود ،خالد محمد السواعي، (2013)، ا لاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Evews7، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.

6)حسن سيد أبو العينين،(1979)،الموارد الاقتصادية،دار الثقافة الجامعية للطبع و النشر و التوزيع،لبنان.

7)حسن ياسين طعمة، وايمان حسين حنوش، (2009)، أساليب الإحصاء والتطبيقي، دار صفاء،الأردن.

8)حسين بخيت، وسحر فتح الله، (2009)، أساليب الإحصاء التطبيقي، دار صفاء، الأردن.

9)حسين عبد الله،(2006)، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية"،الطبعة الثانية، لبنان.

10)حسين علي بخيت ،سحر فتح الله، (2009)، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، الأردن.

11)رضوان محمود العمر،(2007)،التسويق الدولي ،دار وائل للنشر ،الأردن .

12) سيد فتحي احمد الخولي،(1997)،اقتصاد النفط، دار زهران، الطبعة الاولى، السعودية.

13)صالح تومي، (2011)، مدخل النظرية القياس الاقتصادي، دراسة نظرية مدعمة بأمثلة وتمارين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

14)عبد الحميد، عبد المجيد البلاوي، (2007)، أساليب البحث العلمي والتحليل الاحصائي: التخطيط للبحث وجمع وتحليل البيانات يدويا وباستخدام برنامج Spss، دار الشروق، الأردن.

15)عبد الرحمان يسري احمد،(2007)،الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعة، مصر.

16)عصام عزيز شريف، مقدمة في القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

17)علي لطفي،(2008)،الطاقة و التنمية في الدول العربية، دار المنظمة العربية، مصر.

18)غاري عناية،(1998)،المالية العامة والتشريع الضريبي، جامعة حرش ،بدون طبعة،عمان.

19)فرحات غول،(2007)،التسويق الدولي(مفاهيم وأسس النجاح في الأسواق العالمية)،دار الخلدونية،الجزائر.

20)فؤاد مصطفي محمود ،(1993)، التصدير والاستيراد علميا وعمليا، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، مصر.

21)كامل بكري، (2001)، الاقتصاد الدولي:التجارة الخارجية و التمويل ،الدار الجامعة ،مصر.

22)كامل علاوي ،كاظم الفتلاوي ،حسين لطيف الزبيدي، (2011)، الاقتصاد القياسي النظري والتحليل، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.

23)محمد احمد الدوري،(1983)،محاضرات في الاقتصاد البترولي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر.

24)محمد أزهر السماك،(1981)،إقتصاديات النفط،الطبعة الأولى،دار الكتب للطباعة و النشر،العراق.

25)هاشم علوان حسن؛ عبد الله محمد جاسم،(1992)،اقتصاديات الموارد الطبيعية، الطبعة الأولى ،العراق.

2-الاطروحات

1)إبراهيم بلقلة،(2015)، سياسات الحد من الاثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة الي حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، الجزائر.

2)بن طرية حورية ، 2016-2017 ، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص : مالية وتجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة،الجزائر.

3)بورابة ايمان،(2021-2020)،الموازنة العامة وعلاقتها بتقلبات أسعارالمحروقات –دراسة حالة الجزائر للفترة 2018/2000،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطورالثالث في: العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،الجزائر.

4)دوحة سلمى، (2015-2014)،أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، فرع تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

3-المجلات:

1)بركان بسمة دربوش محمد الطاهر،)ديسمبر 2021(،واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة، (2014 - 2020)، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة خنشلة ،الجزائر ، المجلد 5،العدد2.

2)بلعزوز بن علي، دليلة ضالع،(نوفمبر 2016(،أزمات النفط وِاتجاهات السياسية المالية في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية –دراساتا ِقتصادية –،المجلد01،العدد28.

3)بلغربي فاطيمة، مداحي محمد،(2022)، أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية خلال الفترة (1990 –2020)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت ،الجزائر،المجلد 06 ،العـدد02.

4)بن دخيس عبد الكريم،(سبتمبر2018)،أي مستقبل للنفط في الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمات المالية المتتالية؟،مجلة البشائر الاقتصادية،جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر،الجلد04،العدد02.

5)بوقجان وسيم،واضح فواز،(2021)،واقع النفط في اقتصاديات الدول العربية،مجلة الاقتصاد و التنمية المستدامة،جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي ،المجلد04،العدد01.

6)بيبي يوسف،كياس أسامة،(2022)،العلاقة التشابكية بين سعر الصرف و تقلبات الميزان التجاري"حالة اقتصادات الدول الناشئة"،مجلة معهد العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر3،الجزائر،المجلد25 ،العدد 01

7)جبارة بناصر، لعلاوي احمد خير الدين،(2020)،دراسة تحليلية لتطور بنية الميزان التجاري الجزائري للفترة 1995-2020،مجلة الابداع، جامعة يحي فارس ،المدية،المجلد12،العدد02.

8)رشيدة جيدل ،لحسن الدردوري،)جوان2021(،محددات توازن الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2019،مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة،جامعة الشهيد حمة لخضر،المجلد06،العدد02

9)سعاد بن مسعود،نجوية الحدي، (2020)،أثر تغيرات أسعار النفط على وضعية الميزان التجاري في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1986 –2016(،مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية،جامعة زيانعاشور ،الجلفة،الجزائر ،المجلد06،العدد01.

10)سهام مانع،محمد حداد،(2018)،أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري،مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية: جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد11، العدد01.

11)علالي مختار ،(2018)،الصادرات النفطية ودورها في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة ام البواقي–الجزائر، العدد 8.

12)علي حسن أزهار ،(2017)،تحليل العلاقة السببية بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية،المجلد 23،العدد100.

13)عمراني سفيان ، حاكمي بوحفص،(أوت2019)،إنعكاسات التقلبات في أسعار النفط على الناتج الداخلي الخام للجزائر)دراسة تحليلية الفترة 2000–2017(مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد،بشار ،المجلد05،العدد02.

14)كياس أسامة،(نوفمبر 2021)،العلاقة التشابكية بين سعر الصرف و تقلبات الميزان التجاري"حالةإقتصادات الدول الناشئة"،مجلة العلوم الإدارية و المالية،جامعة الوادي،الجزائر ،المجلد02،العدد01

15)لطيف رجب،رمضان بطوري،(2020) ،التغطية المؤسسية لأخطار التصدير في الجزائر –دراسة حالة–،مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية،جامعة العرب التبسي/تبسة. الجزائر ،المجلد05، العدد02.

16)مخطاري فتيحة ،(2018)،أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وآليات علاجها، مجلة العلوم الادارية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر ،المجلد02،العدد01.

17)وليد بيبي،سمية صلعة،)سبتمبر 2019(،حتمية ترقية الصادرات غيرالنفطية في الجزائر،مجلة المالية و الأسواق،جامعة عبد الحميد بن باديس،مستغانم،المجلد06،العدد01.

18)يوب فايزة،(أكتوبر (2020،اثر تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري دراسة قياسية للفترة1990–2018،جامعة عمار ثليجي،الأغواط ،الجزائر،مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة ،المجلد03،العدد02.

4–المواقع الالكترونية

1 ARABIC.NEWS.CN ،ارتفاع صاد رات الجزائر النفطية إلى أكثر من 12 مليار دولار في 5 أشهر،

http://arabic.news.cn/202106/30/c_1310034776.htm.

5-المراجع بالغة الأجنبية

1) KADA ALKACEM,1990,COMPTABILITIES NATIONALE ,ALGERIE.

2) Bourbonnais. (2015). Econométrie(éd.9), paris : Dunod.

3) Kahina Haoua,(2012),Limpact des Fluctuations du Prix du Petrole sur Les Indicateurs Economiques en Algerie, Memoire en Vue de l'OBTENTION DU Diplôme de Magister, Option Monnaie Finance Banque, Universite Mouloud Mammeri, Tisi Ouzou

قائمة الملاحق

الملاحق :

Null Hypothesis: BC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.804465	0.6782
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BC)
Method: Least Squares
Date: 05/09/23 Time: 21:59
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC(-1)	-0.202134	0.112019	-1.804465	0.0819
C	3.275962	3.580911	0.914840	0.3681
@TREND("1990")	-0.120197	0.184717	-0.650707	0.5205

R-squared	0.107345	Mean dependent var	-0.063226
Adjusted R-squared	0.043584	S.D. dependent var	9.254246
S.E. of regression	9.050332	Akaike info criterion	7.335246
Sum squared resid	2293.438	Schwarz criterion	7.474019
Log likelihood	-110.6963	Hannan-Quinn criter.	7.380482
F-statistic	1.683547	Durbin-Watson stat	1.813609
Prob(F-statistic)	0.203973		

Null Hypothesis: BC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.733029	0.4054
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BC)
Method: Least Squares

Date: 05/10/23 Time: 00:20
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC(-1)	-0.189089	0.109109	-1.733029	0.0937
C	1.261437	1.781552	0.708055	0.4846

R-squared	0.093846	Mean dependent var	-0.063226
Adjusted R-squared	0.062599	S.D. dependent var	9.254246
S.E. of regression	8.959910	Akaike info criterion	7.285738
Sum squared resid	2328.120	Schwarz criterion	7.378254
Log likelihood	-110.9289	Hannan-Quinn criter.	7.315896
F-statistic	3.003388	Durbin-Watson stat	1.807237
Prob(F-statistic)	0.093714		

Null Hypothesis: BC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.595590	0.1029
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BC)
Method: Least Squares
Date: 05/10/23 Time: 00:23
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC(-1)	-0.155943	0.097734	-1.595590	0.1211

R-squared	0.078181	Mean dependent var	-0.063226
Adjusted R-squared	0.078181	S.D. dependent var	9.254246
S.E. of regression	8.885133	Akaike info criterion	7.238362
Sum squared resid	2368.368	Schwarz criterion	7.284620
Log likelihood	-111.1946	Hannan-Quinn criter.	7.253441
Durbin-Watson stat	1.832613		

Null Hypothesis: DBC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.079531	0.0015
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DBC)
Method: Least Squares
Date: 05/10/23 Time: 00:24
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DBC(-1)	-1.035712	0.203899	-5.079531	0.0000
C	0.880085	3.851485	0.228505	0.8210
@TREND("1990")	-0.061657	0.208136	-0.296232	0.7693

R-squared	0.491596	Mean dependent var	0.440333
Adjusted R-squared	0.453936	S.D. dependent var	13.16838
S.E. of regression	9.730921	Akaike info criterion	7.483134
Sum squared resid	2556.652	Schwarz criterion	7.623253
Log likelihood	-109.2470	Hannan-Quinn criter.	7.527959
F-statistic	13.05368	Durbin-Watson stat	1.908524
Prob(F-statistic)	0.000108		

Null Hypothesis: DBC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.186123	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DBC)
Method: Least Squares
Date: 05/10/23 Time: 00:26
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DBC(-1)	-1.025705	0.197779	-5.186123	0.0000
C	-0.131668	1.750911	-0.075200	0.9406

R-squared	0.489943	Mean dependent var	0.440333
Adjusted R-squared	0.471727	S.D. dependent var	13.16838
S.E. of regression	9.571091	Akaike info criterion	7.419712
Sum squared resid	2564.962	Schwarz criterion	7.513125
Log likelihood	-109.2957	Hannan-Quinn criter.	7.449596
F-statistic	26.89587	Durbin-Watson stat	1.917242
Prob(F-statistic)	0.000017		

Null Hypothesis: DBC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.283059	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DBC)
Method: Least Squares
Date: 05/10/23 Time: 00:27
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DBC(-1)	-1.024768	0.193973	-5.283059	0.0000

R-squared	0.489840	Mean dependent var	0.440333
Adjusted R-squared	0.489840	S.D. dependent var	13.16838
S.E. of regression	9.405574	Akaike info criterion	7.353247
Sum squared resid	2565.480	Schwarz criterion	7.399954
Log likelihood	-109.2987	Hannan-Quinn criter.	7.368189
Durbin-Watson stat	1.918344		

Null Hypothesis: EP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.506985	0.8054
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EP)
Method: Least Squares
Date: 05/10/23 Time: 10:39
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EP(-1)	-0.171643	0.113899	-1.506985	0.1430
C	4.213968	4.051889	1.040001	0.3072
@TREND("1990")	0.130464	0.271693	0.480189	0.6348

R-squared	0.084919	Mean dependent var	0.700000
Adjusted R-squared	0.019557	S.D. dependent var	10.74979
S.E. of regression	10.64416	Akaike info criterion	7.659665
Sum squared resid	3172.346	Schwarz criterion	7.798438
Log likelihood	-115.7248	Hannan-Quinn criter.	7.704902
F-statistic	1.299199	Durbin-Watson stat	1.919381
Prob(F-statistic)	0.288689		

Null Hypothesis: EP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.559600	0.4907
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EP)
Method: Least Squares
Date: 05/10/23 Time: 10:40
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EP(-1)	-0.137879	0.088407	-1.559600	0.1297
C	5.199537	3.446937	1.508451	0.1423

R-squared	0.077384	Mean dependent var	0.700000
Adjusted R-squared	0.045569	S.D. dependent var	10.74979
S.E. of regression	10.50200	Akaike info criterion	7.603350
Sum squared resid	3198.471	Schwarz criterion	7.695865
Log likelihood	-115.8519	Hannan-Quinn criter.	7.633508
F-statistic	2.432351	Durbin-Watson stat	1.967993
Prob(F-statistic)	0.129702		

Null Hypothesis: EP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.531634	0.4784
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EP)
Method: Least Squares
Date: 05/10/23 Time: 10:42
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EP(-1)	-0.026260	0.049395	-0.531634	0.5989

R-squared	0.004992	Mean dependent var	0.700000
Adjusted R-squared	0.004992	S.D. dependent var	10.74979
S.E. of regression	10.72292	Akaike info criterion	7.614371
Sum squared resid	3449.432	Schwarz criterion	7.660629
Log likelihood	-117.0227	Hannan-Quinn criter.	7.629450
Durbin-Watson stat	2.033888		

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.485851	0.0006
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	

10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DEP)
Method: Least Squares
Date: 05/10/23 Time: 10:45
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP(-1)	-1.092715	0.199188	-5.485851	0.0000
C	3.456431	4.477140	0.772018	0.4468
@TREND("1990")	-0.163440	0.240735	-0.678921	0.5030

R-squared	0.528157	Mean dependent var	0.480667
Adjusted R-squared	0.493206	S.D. dependent var	15.74626
S.E. of regression	11.20968	Akaike info criterion	7.766072
Sum squared resid	3392.737	Schwarz criterion	7.906192
Log likelihood	-113.4911	Hannan-Quinn criter.	7.810897
F-statistic	15.11121	Durbin-Watson stat	1.971541
Prob(F-statistic)	0.000039		

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.508695	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DEP)
Method: Least Squares
Date: 05/10/23 Time: 10:46
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP(-1)	-1.067321	0.193752	-5.508695	0.0000
C	0.753189	2.027405	0.371504	0.7131

R-squared	0.520102	Mean dependent var	0.480667
Adjusted R-squared	0.502963	S.D. dependent var	15.74626
S.E. of regression	11.10125	Akaike info criterion	7.716333
Sum squared resid	3450.656	Schwarz criterion	7.809746
Log likelihood	-113.7450	Hannan-Quinn criter.	7.746216

F-statistic	30.34572	Durbin-Watson stat	1.974462
Prob(F-statistic)	0.000007		

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.584896	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DEP)
Method: Least Squares
Date: 05/10/23 Time: 10:48
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP(-1)	-1.065564	0.190794	-5.584896	0.0000

R-squared	0.517736	Mean dependent var	0.480667
Adjusted R-squared	0.517736	S.D. dependent var	15.74626
S.E. of regression	10.93502	Akaike info criterion	7.654583
Sum squared resid	3467.665	Schwarz criterion	7.701290
Log likelihood	-113.8187	Hannan-Quinn criter.	7.669525
Durbin-Watson stat	1.967450		

ملخص

تهدف هذه الدراسة لقياس مدى تاثير الصادرات النفطية على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990−2021)و قد اعتمدنا في هذه الدراسة على الجانب النظري تم التطرق فيه الى ابجديات الدراسة،ثم الجانب التطبيقي القياسي بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10عند درجة ثقة 95% بإستعمال نموذج شعاع الإنحدار الذاتي VAR.

و قد خلصت الدراسة الى نتيجة مفادها ان الميزان التجاري للسنة الحالية يتأثر بالميزان التجاري للسنة الماضية والصادرات النفطية للسنة الماضية هي الأخرى وأن زيادة الصادرات النفطية للسنة الماضية بوحدة واحدة والمتزامن مع زيادة صافي الميزان التجاري للسنة الماضية بوحدة واحدة يساهم في زيادة صافي الميزان التجاري للفترة الحالية بـ تتأثر بالصادرات النفطية ب وحدة واحدة تساهم في زيادة صافي الميزان التجاري بـ 0.11 وحدة

الكلمات المفتاحية:الصادرات النفطية،الميزان التجاري،نموذج شعاع الإنحدار الذاتي " VAR ".

Abstract :

This study aims to assess the impact of oil exports on the trade balance in algeria from 1990 to 2021.the stady adopts a theoretical perspective,discussing the basics of the study ,followed by an applied quantitative analysis using EVIEWS 10 software with a %95 confidence level.

The study concluded that the trade balance for the current year is affected by the trade balance of the past year and oil exports for the past year as well, and that the increase in oil exports for the past year by one unit, which coincides with the increase in the net trade balance for the past year by one unit, contributes to the increase in the net trade balance for the current period by Affected by oil exports by one unit, which contributes to an increase in the net trade balance by 0.11 units

The key terms: oil exports,trade balance,the vectore autoregression (VAR) model**.**